(٢)

المشهد السياسي والحزبي

د. محمد أمارة *

يمتاز المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل بديناميكية وتفاعلات كثيرة، يقف وراءها الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والإسرائيلي-العربي، وتعريف الدولة باليهودية والصهيونية، ووجود أقلية عربية-فلسطينية كبيرة في إسرائيل، وكذلك بسبب البنية الاجتماعية الإسرائيلية وإفرازاتها السياسية. وهنالك أيضا تحولات سياسية وحزبية منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، نشهد اليوم معالمها بوضوح. سأعطي في هذا الفصل صورة شاملة ومفصلة للمشهد السياسي والحزبي في إسرائيل لسنة ٢٠٠٤: القسم الأول يرصد التغيرات ويصف التطورات في الأحزاب، والحركات الأساسية غير الممثلة في البرلمان، والحكومة والوزارات، والأمور القضائية التي لها إسقاطات على المشهد السياسي، والحكم المحلي، فيما ويتضمن القسم الثاني تحليلاً للأحداث المركزية في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي.

القسم الأول

١. الخارطة الحزبية وانعكاساتها السياسية في إسرائيل

نستطيع أن نتحدث اليوم عن ديمقراطية برلمانية إجرائية في اسرائيل، تشتمل على مميزات الديمقراطية مثل تداول السلطة، وإجراء انتخابات وغيرها من مزايا الديمقراطية الشكلية، ولكن هنالك تساؤلات عديدة بالنسبة لحقوق الأقليات السياسية، وعلى وجه التحديد الأقلية العربية-الفلسطينية، وتأثيرها على اتخاذ القرار في إسرائيل (لايفهارت، ١٩٩٣). إن إبقاء الأقلية العربية تحت الحكم العسكري، والاستمرار في أنظمة الطوارئ في الدولة واستعمالها عند

* محاضر في قسم العلوم السياسية واللغة الانكليزية في جامعة بارإيلان وكلية بيت بيرل.

الحاجة، وسياسة الغبن والتمييز والقمع ضد الأقلية العربية يثير التساؤلات حول ماهية الديمقراطية الإسرائيلية. يدرك الباحثون هذه الإشكالية، فهنالك من يتحدث عن ديمقراطية إثنية (سموحة، ١٩٩٦) وآخرون عن إثنو-قراطية (يفتاحئيل، ١٩٩٧)، ومنهم من تحدث عن أن إسرائيل هي ديمقراطية الأسياد (بنبنستي، ١٩٨٨)، وآخرون رفضوا تسميتها بالديمقراطية (غانم، ١٩٩٨).

الخارطة الحزبية الإسرائيلية لها خصائصها البارزة، منها وخاصة في العقدين الأخيرين: تعدد الأحزاب وكثرتها، فقدان الهوية السياسية لدى كثير من الأحزاب بسبب انهيار الإيديولوجيات، الانشطارات والاندماجات الحزبية على أساس إيديولوجي أو اجتماعي أو إثني أو شخصي، انقسام الأحزاب إلى معسكرات واضحة المعالم. لا شك أن هذه الديناميكية الحزبية مردها إلى التطورات الكبيرة والسريعة التي مرت بها إسرائيل سواء من الناحية الاقتصادية-الاجتماعية، أو الديمغرافية، أو السياسية التي كان لها انعكاسات على خارطتها الحزبية على مر العقود.

منذ إقامة إسرائيل العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٧٣ كان النظام الحزبي نظاما متعدد الأحزاب، وكانت الهيمنة لحزب مباي (فيما عُرف لاحقا بحزب العمل). لاحقاً سببت حرب أكتوبر (تشرين الأول) العام ١٩٧٣ هزة قوية في المشهد السياسي الإسرائيلي وفي الحزب الحاكم (مباي) وسيادته، إلا أنه واصل الامساك بزمام الحكم حتى سنة ١٩٧٧.

في سنة ١٩٧٧ استطاع حزب الليكود، سنة ١٩٧٧، بزعامة مناحيم بيغن أن يعتلي سدة الحكم لأول مرة، وبذلك تكون فترة ١٩٧٧-١٩٨١ مرحلة جديدة في النظام الحزبي الإسرائيلي بالانتقال إلى نظام حزبي يتقاسم فيه الهيمنة حزبان. استمر هذا الوضع حتى سنة ١٩٩٠، وتعتبر حكومات الائتلاف بين الحزبين الكبيرين في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي خير دليل على هيمنة الحزبين.

امتازت الثمانينيات بالاستقرار السياسي كما كان الحال في فترة هيمنة حزب مباي، وساهم التعاون بين الحزبين الكبيرين، الليكود والعمل، في الحد من مطالب الأحزاب الصغيرة وابتزازاتها، لكن حكومة القطبين أدت إلى شلل وعجز في تقديم الحلول السياسية ومشكلات أخرى.

تفككت الحكومة الوطنية سنة ١٩٩٠، ومنذ ذلك الحين تشهد الساحة السياسية عدم استقرار سياسي. ففي سنة ١٩٩٢ فاز حزب العمل بالانتخابات بزعامة اسحق رابين وشكل حكومة يسارية، ووقع على اتفاق أوسلو. في سنة ١٩٩٦ فاز حزب الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو، وعمل جاهدا على تجميد العملية السلمية (رغم الانسحاب من أحياء في مدينة الخليل وتوقيع اتفاق واي بلانتيشن). وفي سنة ١٩٩٩ فاز مرشح حزب العمل، ايهود باراك، على خلفية عدم الرضا عن إدارة بنيامين نتنياهو لشؤون الدولة، في هذه الفترة كثرت الأحزاب الصغيرة وفرضت شروطها على المرشح لرئاسة الحكومة. من العام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٢ كانت هنالك وحدة وطنية بين الليكود والعمل، ولكن كانت الأيديولوجية اليمينية مهيمنة على سياسة الحكومة، وهَدف شارون من خلال الوحدة إلى إضفاء الشرعية على حكومته، وجرت في هذه الفترة، من سنة ١٩٩٠ إلى اليوم، خمس انتخابات عامة.

حدث في سنة ١٩٩٦ أيضا تغيير له أثره في المشهد السياسي والحزبي عندما بدأت طريقة انتخاب رئيس الحكومة مباشرة من قبل الشعب، بهدف تسهيل عمل رئيس الحكومة واستقرار حكومته وعدم تعرضها لابتزاز الأحزاب الصغيرة، وسط توقع أن تتقلص الأحزاب الصغيرة، وأن تتعزز قوة الحزبين الكبيرين، العمل والليكود. منذ سنة ١٩٩٦ حتى

٢٠٠٣ كان النظام السياسي متعدد الأحزاب (جولدبيرغ، ١٩٩٢)، ففي أعقاب الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة لم تعد إسرائيل ديمقراطية برلمانية. في النهج الرئاسي هنالك فصلت السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية. ورغم أن الانتخاب في إسرائيل لرئاسة الحكومة لم يعد برلمانيا إلا أنه يختلف عن النهج الرئاسي المألوف في دول أخرى (على سبيل المثال الولايات المتحدة)، وذلك لأن رئيس الحكومة المنتخب بشكل مباشر ما زال بحاجة إلى ثقة الكنيست، وعليه أن يكون عضواً فيها (مبدأ يخالف فصل السلطات).

أحد التأثيرات البارزة للانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، كان انتقال الحزبين الكبيرين إلى مركز الخارطة السياسية، وذلك لكسب عدد أكبر من جمهور المصوتين. ورغم اقتراب الحزبين للمركز إلا أن اختلافات واضحة ظهرت بينهما (حزان، ٢٠٠٣).

في سنة ٢٠٠١ فاز اريئيل شارون فوزا ساحقا على مرشح حزب العمل عندما حظي بنسبة ٦٢,٤٪ من أصوات الناخبين (اريئيل وشامير، ٢٠٠٢: ٧) وذلك على خلفية فشل ايهود باراك في تحقيق السلام والتوصل لاتفاق مع الفلسطينيين واندلاع الانتفاضة الفلسطينية المسلحة التي مسّت الأمن الشخصي للاسرائيلي، بسبب تركيز العمليات على العمق الإسرائيلي لتطال المدنيين.

في سنة ٢٠٠٣ كانت هنالك عودة للاقتراع على الطريقة القديمة، أي إلغاء الانتخابات المباشرة لرئيس الوزراء، وذلك بسبب النتائج المعاكسة كتلك المتوخاة من الانتخاب المباشر، حيث أصبحت الأحزاب الصغيرة أكثر قوة ونفوذا، ولم تشهد الساحة السياسية استقرارا كما أملوا، بل على العكس من ذلك؛ ضعفت الأحزاب الكبيرة وزُعزِع الاستقرار السياسي.

جرت الانتخابات للكنيست السادسة عشرة في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٣. وبعد انسحاب حزب العمل (كان يُعرف آنذاك بحزب إسرائيل واحدة- العمل-ميماد)، أعلن شارون عن حل الكنيست، وجرت الانتخابات قبل موعدها المحدد بعشرة شهور. خاضت انتخابات الكنيست ٢٧ قائمة انتخابية تنافست على مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، واستطاع ١٨ حزبا سياسيا اجتياز نسبة الحسم (١،٥٪ من أصوات المقترعين) لدخول الكنيست (موحدة في ١٣ قائمة) وكانت النتائج: الليكود ٤٠ مقعدا (والمشكل من الليكود وحزب يسرائيل بعلياه الذي انضم إليه بعد الانتخابات)، العمل (١٩ مقعدا)، ميرتس (٦ مقاعد)، عام إحاد (٣ مقاعد)، هئيحود هليئومي (والمشكل من موليدت، تكوماه ويسرائيل بيتينو) فاز بسبعة مقاعد، المفدال (٦ مقاعد)، يهدوت هتوراه (والمؤلف من حزبي اغودات يسرائيل وديغل هتوراه) فازت بخمسة مقاعد، شاس (١١ مقعدا)، شينوي (١٥ مقعدا)، القائمة العربية الموحدة (المؤلفة من الحزب العربي الديمقراطي وشق من الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش، مؤسس الحركة الإسلامية في إسرائيل وأبوها الروحي) فازت بمقعدين، التجمع الوطني الديمقراطي (٣ مقاعد)، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة-الحركة العربية للتغيير (٣ مقاعد).

كان لانتخابات ٢٠٠٣ انعكاسات كبيرة على المشهد السياسي الإسرائيلي: مُنيت القاعدة الأساسية لليسار (العمل وميرتس) بهزيمة نكراء. احتل حزب شينوي، حزب الوسط، موقعا متقدما على الخارطة السياسية متفوقا على غريمه الحزب الحريدي الشرقي، شاس. أما من الناحية السياسية، فبات اليمين يشكل مركز الثقل والدفع في الساحة

السياسية.

فيما يلي تفصيل للأحزاب التي نجحت بالدخول إلى الكنيست والأحزاب التي أُقيمت مؤخراً. بالإمكان تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى فئات أو معسكرات، وهذا التصنيف في الغالب مبني على الموقف من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وقضية المستوطنات، والموقف من العلاقة ما بين الدين والدولة، أو على القضايا الدينية أو الاجتماعية. وفقا لهذا التصنيف سنتحدث عن خمس فئات من الأحزاب: أحزاب اليمين، أحزاب اليسار، أحزاب الوسط، الأحزاب الدينية، والأحزاب العربية. هنالك باحثون يميلون إلى تصنيف من نوع أخر، ويتحدثون عن مجموعتين أساسيتين من الأحزاب: مجموعة المعسكر "القومي/ المحافظ/ اليميني والمعسكر "المعتدل/ الليبرالي/ اليساري" (انظر جبرئيل شيفر، ٢٠٠٠: ١٦٦-١٦٧). لا نستطيع أيضا أن ندرج الأحزاب العربية تحت التصنيف الأخير، لأن هنالك اختلافات جوهرية بينها وبين المعسكرين. سنبدأ أولا بأحزاب اليمين لأنها هي الأحزاب المؤثرة والأكثر فاعلية اليوم في المشهد السياسي الإسرائيلي.

١,١ أحزاب اليمين

يندرج اليوم تحت ما نسميها أحزاب اليمين: حزب الليكود (سوية مع يسرائيل بعلياه الذي انضم إليه بعد انتخابات ٢٠٠٣) وهو الحزب الحاكم، وحزب هئيحود هليئومي، أي الاتحاد القومي، (والمُشكل من إسرائيل بيتينو، موليدت وتكوما).

أ-حزب الليكود

معنى الليكود في العبرية التكتل. تشكَّل حزب الليكود سنة ١٩٧٣ من حزبي حيروت (الحرية) والحزب الليبرالي (الأحرار)، كأحزاب مستقلة، واللذين شكَّلا سوية ما بين ١٩٦٥-١٩٧٣ كتلة جاحل (كتلة التصويت البرلمانية) سوية مع أحزاب صغيرة أخرى. وفي سنة ١٩٨٨ أُعيد تشكيل حزب الليكود والذي مزج هذه المرة ما بين حيروت والليبراليين، وفي سنة ١٩٩٠ انشق قسم من الأحرار عن الليكود وأقاموا حزب تطوير الفكرة الصهيونية (نويبيرغر، ١٩٩١: ٧٧-٩٢). وبعد انتخابات ٢٠٠٣ انضم إلى الليكود، حزب يسرائيل بعلياه، بزعامة نتان شرانسكي ممثل اليهود الروس.

يمثل حيروت جناح اليمين المتطرف في حزب الليكود بينما يشكل الليبراليون اليمين الأكثر اعتدالا، الشق الذي من شأنه أن يعطي شرعية أكبر للحزب الحاكم (نويبيرغر، ١٩٩١: ٩٢-١٠٠). يمثل الليكود التيار الرأسمالي، ففي المواضيع الاقتصادية يرى نفسه ممثلا لأصحاب رؤوس الأموال. وفي أمور الدين والدولة، بالنسبة له دولة إسرائيل تجسيداً لرؤية انعتاق الشعب اليهودي. من الناحية السياسية، مر موقفه بمراحل مختلفة لحل الصراع مع الفلسطينيين. وبشأن سياسة أرض إسرائيل الكبرى، تطور موقف الحزب وقَبِل مناحيم بيغن، رئيس الحكومة من ١٩٧٧-١٩٨٣، في اتفاقيات كامب ديفيد بنوع من الحكم الذاتي الفردي للفلسطينيين، واستمرارا جاء قبول نتنياهو بحكم ذاتي للفلسطينيين على بعض الأراضي الفلسطينية، حتى تصريح اريئيل شارون، رئيس الحكومة الحالي، بموافقته المشروطة على قيام

دولة فلسطينية.

ورغم الخلافات الحادة في الليكود في الانتخابات الأخيرة، سنة ٢٠٠٣، بين شارون ونتنياهو والتي كادت تؤدي إلى انشقاقات في الحزب، ونتائج الانتخابات التمهيدية، التي تجلت فيها قضايا فساد ورشاوى وبدأت الشرطة في التحقيق بها، ودخول عناصر لمرشحي قائمة الليكود تحيط بهم علامات استفهام حول ارتباطاتهم بأشخاص ذوي ماض جنائي، وتحقيقات الشرطة في قضايا رشاوى ضد شارون نفسه، إلا أن الليكود فاز بـ٣٨ مقعدا في انتخابات ٢٠٠٣، وأصبحت مقاعده ٤٠ مقعدا بعد انضمام حزب يسرائيل بعلياه إليه بعد الانتخابات مباشرة.

القضية الأساسية التي أثارها الليكود قبل الانتخابات هي القضية الأمنية، والسياسة المعلنة قامت على أساس أن على إسرائيل محاربة "الإرهاب" والقضاء علية وانتظار الظروف حتى يكون هنالك شريك فلسطيني لبدء المفاوضات السياسية معه. فعمل شارون جاهدا على إلغاء الشرعية عن الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، ونجح في ذلك داخليا والى حد بعيد خارجيا، خاصة بعد أن اقنع الرئيس بوش بموقفه، فكرر شارون مقولته أنه عندما يكون شريك فلسطيني ستكون إسرائيل مستعدة لـ "تنازلات مؤلمة".

فوز الليكود الساحق في الانتخابات الأخيرة فتح أمامه جميع الخيارات بتأليف حكومة تتناغم مع مصالحه. والحكومة الأولى التي أقامها شارون هي من الليكود واليمين المتطرف، المتدينين الصهاينة وحزب الوسط "شينوي". لكن انفرط عِقد هذه الحكومة عندما حاول شارون تحريك العملية السلمية من جانب واحد، واقترح خطة الفصل التي سنتحدث عنها لاحقا. وخرج اليمين والمتدينون من الحكومة وأُقيل وزراء شينوي على خلفية تصويتهم ضد الميزانية. أما الحكومة الأخيرة (صادقت عليها الكنيست في تاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٠٥) فتضم الليكود، العمل ويهدوت هتوراه (الحريدي)، وهي تخدم وبشكل أساسي أهداف شارون لتنفيذ خطته.

ب. يسرائيل بعلياه (إسرائيل من أجل الهجرة، أو الترجمة الحرفية إسرائيل في صعود)

حزب صهيوني تأسس سنة ١٩٩٦ على يد مجموعة من زعامة المهاجرين الروس إلى إسرائيل في التسعينيات من القرن الماضي. ترأس الحزب نتان شرانسكي، وهو سجين سابق في الاتحاد السوفييتي سابقا. الهدف من إقامة الحزب هو تحسين وضع المهاجرين وحل مشاكلهم المتعلقة بالهجرة واستيعابهم ودمجهم في المجتمع الإسرائيلي. من ناحية سياسية، اعتُبر هذا الحزب حزب وسط، إلا أنه مع الوقت انزاح إلى يمين الخارطة السياسية. في سنة ١٩٩٦ حصل الحزب على سبعة مقاعد، ولا شك أن هذا إنجاز كبير إذا أخذنا بعين الاعتبار مميزات الحلبة السياسية آنذاك. وفي سنة ١٩٩٩ حصل على ٦ مقاعد وكان شريكا في حكومة باراك التي شغل فيها شرانسكي أحد الوزارات المهمة في إسرائيل، وهي وزارة الداخلية. وفي سنة ٢٠٠٣ حصل الحزب على مقعدين، وعلى إثرها قرر الحزب الانضمام إلى الليكود مقابل أن يكون شرانسكي وزيرا في حكومة شارون بدون حقيبة.

ت- هئيحود هليئومي (الاتحاد القومي)

أُقيم هذا الحزب مع اقتراب الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة في العام ١٩٩٩، وهو ائتلاف من عدة أحزاب

يمينية متطرفة. يضم هذا الحزب حزب موليدت وحزب تكوماه وحزب حيروت الجديد، الذي انشق أعضاؤه عن حزب الليكود. بالأساس أُقيم هذا الحزب للحفاظ على أيديولوجية أرض إسرائيل الكبرى؛ أي بقاء الضفة وغزة بيد إسرائيل ورفض قيام كيان سياسي آخر بين البحر والنهر. وفي السنة الأولى لتأسيسه (سنة ٢٠٠٠) انضم إليه حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا). ترأس الحزب بنيامين زئيف بيغن، ابن مناحيم بيغن، أول رئيس حكومة بزعامة الليكود، ومن أهم الشخصيات السياسية المؤسسة لحزب حيروت. في سنة ١٩٩٩ خاض الحزب الانتخابات وحصل على ٤ مقاعد. وبسبب هذه النتيجة الهزيلة استقال بيغن وحل محله رحبعام زئيفي رئيس حزب موليدت.

في سنة ٢٠٠٣ تزعم الحزب أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب يسرائيل بيتينو. لقد فاز الحزب بـ ٧ مقاعد وشارك في حكومة شارون. لكن وزراء هذا الحزب أُقيلوا في منتصف ٢٠٠٤ على يد رئيس الحكومة شارون لكي ينجح بتمرير خطة الانفصال، التي عارضها، وما زال يعارضها، الحزب بشدة

.(http://www. Youngknesset.org.il/htbin/bbsnunit/youn1/bbs.cgi?forum=items8&task=show_msg&msg=0020)

فيما يلي نبذة قصيرة جدا عن الأحزاب المُشَكِلة لحزب الاتحاد القومي:

ث- موليدت (الوطن)

تأسس هذا الحزب سنة ١٩٨٨ على يد رحبعام زئيفي (الملقب بغاندي)، وهو جنرال متقاعد. هذا الحزب يميني ومتطرف جدا تجاه العرب والفلسطينيين، يبنى حله للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس الترانسفير (الترحيل). وما يميزه عن حركة كاخ التي تزعمها الحاخام كهانا أن الترانسفير الذي يطرحه هو "ترانسفير طوعي"، أي عملية تبادل سكاني كما حدث في أماكن أخرى في العالم، وذلك بترحيل سكان الضفة والقطاع إلى الدول العربية. ظل رحبعام زئيفي يترأس الحزب حتى قُتل على يد خلية فلسطينية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد حل محله بعد ذلك الحاخام بني ألون. في سنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩٦ فاز هذا الحزب بثلاثة مقاعد في كل منهما، وبعد ذلك دخل الانتخابات مع حزب هئيحود هليؤمي.

ج- تكوما (النهضة)

تأسس هذا الحزب سنة ١٩٩٩ على يد حنان بورات وتسفي هندل، اللذين انشقا عن حزب المفدال احتجاجا على عدم انسحاب الحزب من حكومة نتنياهو، بعد إبرام اتفاق مع السلطة الفلسطينية يتم بموجبه الانسحاب من معظم أجزاء مدينة الخليل. يتميز بأيديولوجيته المتطرفة جدا حيال الفلسطينيين، ولا يؤمن بأية مساومة أو مفاوضات حول الضفة والقطاع لأنها بنظرهم أرض يهودية. معظم ناخبيه من المستوطنين في الضفة الغربية وأعضاء سابقون في المفدال يعتقدون أن المفدال لم يتمسك بمبادئه.

ح- حيروت الجديد

تأسس هذا الحزب سنة ١٩٩٨ على يد بنيامين زئيف بيغن بعد أن انسحب من حزب الليكود معبرا عن احتجاجه

الشديد على إدارة بنيامين نتنياهو للدولة و "التنازلات" التي قدمها للفلسطينيين، وقد أنضم إلى حزب هئيحود هليؤمي. يتميز هذا الحزب بأيديولوجيته المتطرفة جدا حيال الفلسطينيين، ويرى أنه يجب ألا تقوم دولة فلسطينية، وأقصى ما سيحصل عليه الفلسطينيون في تسوية سلمية هو الحكم الذاتي في قراهم ومدنهم. استقال بيغن من منصبه كرئيس للحزب واعتزل السياسة بعد الانتخابات، لأن الحزب فاز فقط بأربعة مقاعد، واكتشف أنه لا يمكن إحداث تغيير في السياسية الإسرائيلية، وأن الفروقات بينه وبين زملائه في المجالات الأخرى كبيرة جدا.

خ- يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)

أسس هذا الحزب أفيغدور ليبرمان سنة ١٩٩٩، والذي كان عضوا في الليكود ومن المقربين جدا لرئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو. هذا الحزب اليميني أُقيم لاستقطاب أصوات الناخبين الروس وثنيهم عن التصويت لحزب يسرائيل بعلياه الذي كان في بدايته حزب وسط، وأيد مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة سنة ١٩٩٩. إلى جانب هذا أكد الحزب التزامه حل المشاكل المترتبة على هجرة الروس إلى إسرائيل وتحسين أوضاعهم في كل مجالات الحياة. فاز في انتخابات ١٩٩٩ بخمسة مقاعد، وفي سنة ٢٠٠٠ انضم إلى حزب هئيحود هليئومي. فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، يتميز هذا الحزب بأيديولوجيته المتطرفة جدا، ويعارض بشدة قيام دولة فلسطينية، وأقصى ما سيحصل عليه الفلسطينيون في تسوية سلمية هو الحكم الذاتي في أماكن سكناهم. هذا الحزب لا يرى بالترانسفير حلا لإنهاء النزاع، ولكنه لا يستبعد بأن تقوم به إسرائيل في ظروف معينة.

٢,١. أحزاب المتدينين

رغم أننا نستطيع أن نصنف الأحزاب المتدينة تحت أحزاب اليمين، وذلك لأنها تشترك معها بالكثير من القواسم السياسية، إلا أن هنالك اختلافات واضحة تستحق الوقوف عندها وإبرازها.

ينقسم المتدينون في إسرائيل إلى قسمين: المتدينون الصهاينة والمتدينون الحريديم (أي الورعين والمتشددين دينيا"، وكلاها ينتميان إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية. أما التيارات الإصلاحية والمحافظة في اليهودية، التي تشكو أهم المجموعات الدينية في الولايات المتحدة الأميركية، فهي مجموعات صغيرة جدا في إسرائيل، وتأثيرها الاجتماعي قليل جدا، ولا يوجد لها تمثيل حزبي في البرلمان. حزبا المفدال وميماد هما اللذان يمثلان المتدينين الصهاينة في السياسة القطرية، أما الحريديم فتمثلهم اغودات يسرائيل وديغل هتوراه، والمتحدة اليوم بحزب واحد يُسمى يهدوت هتوراه.

أحزاب المتدينين هي أفضل مثال لفئة سياسية في إسرائيل تفوق قوتها السياسية قوتها الحقيقية. هذه الأحزاب كانت فاعلة جدا على الساحة السياسية ولها تأثيرها البارز فيها. الأحزاب المتدينة كانت أساس الحكومات اليمينية التي تشكلت في إسرائيل، وكان لها دور كبير في إدارة شؤون الدولة، ونجحت أكثر من مرة في إسقاط حكومات في إسرائيل. وفيما يلي تعريف للأحزاب الدينية المُمثلة في الكنيست السادسة عشرة.

أ - حزب المفدال

حزب المفدال (الحزب الديني-القومي): حزب ديني صهيوني تأسس العام ١٩٥٦ وتألف من حزبين: حزب همزراحي وحزب هبوعيل همزراحي. تأسس على أساس "الولاء لتوراة إسرائيل، ولشعب إسرائيل ولأرض إسرائيل". ويؤمن المفدال بأرض إسرائيل الكاملة (www.wikefidia.org).

يُعتبر هذا الحزب اليوم شديد التطرف من الناحية القومية، خاصة في موضوع حل الصراع مع الفلسطينيين حيث يُطالب بتعزيز الاستيطان والقضاء على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة. في العقود الثلاثة الأولى لقيام إسرائيل، كان أكثر اعتدالاً وبراغماتية عنه اليوم، وشارك حزب مباي الحاكم جميع الائتلافات الحكومية حتى سنة ١٩٧٧. بعد سنة ١٩٧٧، اتجه إلى التحالف مع اليمين القومي وشارك في الحكومات التي شكلها حزب الليكود. وحتى منتصف السبعينيات كانت القضايا الدينية هي القضايا الأساسية للحزب، بعدها، وبعد صراع شديد بين القيادة القديمة للحزب، بزعامة السياسي المخضرم يوسف بورغ، المقرب لحزب العمل، والقيادة الشابة المتأثرة بتعاليم الحاخام تسفي يهودا هكوكبن كوك (الزعيم الروحي لحركة غوش إيمونيم الاستيطانية)، بدأ الحزب ينشغل بالمناطق الفلسطينية المحتلة، الاستيطان والتأكيد على أرض إسرائيل الكبرى. في بداية الثمانينيات وقعت انشقاقات في الحزب على أساس إثني وإيديولوجي. والانسحاب الأخير من الحزب كان سنة ١٩٩٩ عندما انسحب كل من حنان بورات وتسفي هندل وأقاما حزب تكوما الذي هو جزء من حزب هئيحود هليئومي اليوم.

لا شك أن هذه الانشقاقات تعكس التغيرات والتطورات التي طرأت على المشهد السياسي والاجتماعي في إسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك ببروز الطوائف الشرقية على المشهد السياسي، وتعزز الأصولية الدينية في إسرائيل، وتنامي مشاعر التطرف القومي بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

في العقود الثلاثة الأولى لإسرائيل، اعتاد الحزب على الفوز بـ ١٠ إلى ١٢ مقعدا في الكنيست، وهبط عدد مقاعده ليصل إلى أربعة مقاعد في أسوأ فتراته، وفي انتخابات ٢٠٠٣ حصل على ٦ مقاعد. انضم إلى ائتلاف حكومة شارون سنة ٢٠٠٣ ولكن بعد المصادقة على خطة الانفصال ترك ايفي ايتام، رئيس الحزب، الحكومة، وبعد أشهر تركها زميله زبولون اور-ليف بعد أن صادقت الكنيست على الخطة، ولم يستجب شارون لمطلب المفدال بإجراء استفتاء حول إخلاء المستوطنات من غزة.

إن جمهور المتدينين القوميين ومعه حزب المفدال، موجودون الآن على تقاطع طرق، حيث أحدثت خطة الانفصال التي أقرتها حكومة شارون وأيضا الكنيست هزة أرضية في صفوف حزب المفدال، لأن ذلك يعني تحطم حلم "إسرائيل الكاملة" ومن ثم نسف ايديلوجيته وانهياره. فبداية استقال زعيم الحزب ايفي ايتام من الحكومة هو ونائب وزير من حزبه، اسحق ليفي، إلا أن الوزير زبولون اور-ليف لم ينسحب من الحكومة، وكانت وجهة نظره أن تأثير المفدال من داخل الحكومة افضل منه من خارجها. هذا الوضع أدى إلى تصدع في الحزب وهدد بانشقاقه إلى حزبين، إلا أن عدم قبول شارون بالاستفتاء حدا أيضا باور-ليف ومؤيديه إلى الانسحاب من الحكومة. رغم أن هنالك مصالحة ما في المفدال بين الشقين، إلا أن الأزمة لم تمر بعد، لأن هنالك تبايناً واضحاً بين تيارين فيه (انظر:

http://www.hazofe.co.il/web/katav6.asp?Modul=24&id=24424&Word=&gilayon=2020&

(11-25-html?tag=22.00-mador hhttp://www.nfc.co.it/archive/001-D47555

وتفجر أزمة جديدة مرهون بالعقبة القادمة التي سوف يواجهها الحزب على الصعيد السياسي.

ب- ميماد (اختصار لدولة يهودية-دولة ديمقراطية)

أسس هذا الحزب الحاخام يهودا عميتال سنة ١٩٨٨، مع أعضاء آخرين انشقوا عن المفدال. وهذا الحزب هو ديني صهيوني ولكنه معتدل دينيا وسياسيا، انشق على خلفية الانزياح المتواصل للمفدال نحو اليمين من الناحية الدينية والقومية. خاض الحزب انتخابات الكنيست سنة ١٩٨٨ وسنة ١٩٩٢ لكنه لم يجتز نسبة الحسم، ليتحول بعدها إلى حركة فكرية. وفي سنة ١٩٩٩ خاض الانتخابات في إطار قائمة موحدة باسم يسرائيل أحات (إسرائيل واحدة) وضمت العمل وحزب غيشر، بزعامة ديفيد ليفي، الذي انشق عن حزب الليكود بسبب خلافاته الحادة مع رئيس الحكومة الأسبق بنيامين نتنياهو.

أما بشأن الصراع مع الفلسطينيين، فهذا الحزب يُعتبر معتدلا على الساحة الإسرائيلية، ويقترب في حلوله إلى أحزاب اليسار بموافقته على قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ت- يهدوت هتوراه

تأسس هذا الحزب سنة ١٩٨٨، وهو حزب حريدي اشكنازي، مشكل من حزبين، اغودات يسرئيل وديغل هتوراه. حصل على ٥ مقاعد في الانتخابات السادسة عشرة سنة ٢٠٠٣. واستطاع المحافظة على قوته، دون زيادة حيث أن جمهوره محصور في الحريديين.

أصاب عدم الاستقرار حكومة شارون بعد المصادقة على خطة الانفصال، وبدأ شارون التفاوض مع هذا الحزب، وتوصلا إلى اتفاق بشان انضمامه إلى الائتلاف الحكومي، ولم تسنح الظروف لترجمة الائتلاف فعليا إلا بعد إقالة وزراء حزب شينوي من الحكومة. هذا الحزب، لأسباب إيديولوجية، لا يشترك مباشرة بإدارة الدولة، أي لا يوجد له وزراء.

انزاحت الأحزاب الحريدية الاشكنازية إلى اليمين في موضوع الصراع مع الفلسطينيين من بداية التسعينيات، بعد أن كانت أكثر اعتدالا واستعداداً للتسوية مع الفلسطينيين.

ث- حزب اغودات يسرائيل (جمعية إسرائيل)

حزب اغودات يسرائيل حزب حريدي، وليس حزباً قومياً كما هو حال المفدال، بل هو من أقدم الأحزاب الحريدية، إذ تعود جذوره تعود إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل، حيث تأسس سنة ١٩١٢ في بولندا.

ومميزات الحزب الحريدي عامة هي: يتعامل مع دولة إسرائيل على أنها سلطة غريبة وليس على أنها مملكة يهودية، ويختلف عن عالم العلمانيين في الممارسات الحياتية اليومية، كذلك يتميز بقلة الارتباط بالمركز القومي وعدم الاشتراك المبدئي في تصريف شؤون الدولة كونها ليست دولة شريعة (شطريت، ٢٠٠١). هذا الوصف لا ينطبق على حزب

شاس الحريدي، الذي يعد هو نتاجاً نادراً لظروف اجتماعية وثقافية وقومية (شطريت، ٢٠٠١: ٢٣).

ولا يزال هذا الحزب يرفض الاعتراف بإسرائيل على أنها دولة يهودية، ويرفض كل الرموز المرتبطة بها، وكذلك يرفض خدمة طلاب اليشيفوت (المؤسسات الدينية العليا لتعليم الدين اليهودي) في الجيش، كذلك يرفض أن يتسلم حقائب وزارية رغم أنه يشارك في الائتلاف الحكومي. على عكس من الأحزاب اليمينية الصهيونية، فإن اهتمامات الحزب تنصب على القضايا الدينية والاجتماعية وعلى الأسلوب الحياتي لجمهور الحريديم، وهو لا يولي السياسة الخارجية أهمية كبرى، وان تزايد هذا الاهتمام والتدخل في السنوات الأخيرة. من الناحية السياسية، لا يختلف في طرحه لحل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي كثيرا عن حزب المفدال، وإن لم يكن فاعلا مثله جماهيريا وسياسيا.

على مر السنين حافظ على قوته وحاز في الانتخابات على ما بين ثلاثة إلى خمسة مقاعد.

ج- ديغل هتوراه (لواء التوراة)

حزب حريدي متعصب دينيا، يمثل الطوائف الليتوانية. تأسس سنة ١٩٨٨ عندما انشق أعضاء من حزب اغودات يسرائيل، بإيعاز من الحاخام اليعازر شاخ، الزعيم الروحي للطوائف الليتوانية آنذاك. فاز الحزب بمقعدين سنة ١٩٨٨، لكنه عاد واتحد ثانية مع اغودات يسرائيل بعد الانتخابات، بغرض رص الصف الحريدي الاشكنازي ضد حزب شاس الحريدي الشرقي متنامي القوة. من الناحية السياسية، فهو لا يختلف عن أغودات يسرائيل بطرحه لحل النزاع مع الفلسطينيين.

ح- شاس (شومري توراه سفارديم، أي المحافظون على التوراة من السفارديين (الشرقيين)).

أُقيم حزب شاس سنة ١٩٨٤. وهو، في جوهره، حزب ديني حريدي متزمت، ولكن لهذا الحزب مزايا أخرى تميزه عن الأحزاب الحريدية الأخرى. أُقيم شاس بتشجيع من الحاخام اليعازر شاخ والحاخام عوفاديا يوسف، الأب الروحي للحزب، احتجاجا على السيطرة الاشكنازية في حزب اغودات يسرائيل، وعدم التمثيل اللائق لليهود الشرقيين فيه. لهذا الحزب ميزة الحزب الفئوي، من الشرقيين قيادة وناخبين (انظر أمارة ٢٠٠٣ حول السلوك السياسي لليهود الشرقيين)، وهو بمفهوم معين نموذج لحزب ديني ثوري وحركة اجتماعية متطرفة (شطريت، ٢٠٠١: ٢-٣٩). يحاول شاس تدعيم هويته بالتطرق إلى "الآخر" المهيمن"، والمتمثل بالمؤسسة الصهيونية الممثلة بالاشكناز. هنالك الكثير من الشرقيين من غير المتدينين الذين يصوتون مع شاس كتصويت احتجاجي ضد الهيمنة الاشكنازية. لذا نجاح شاس في الحلبة السياسية كامن في خصائص اجتماعية واقتصادية لمصوتي شاس (بيلد، ٢٠٠١: ١٥٦).

يقول البروفسور شموئيل ايزنشتاد (١٩٩٨: ٢٤-٥) "شاس هي من نتاج البلاد، ازرق ابيض (هذه ألوان العلم الإسرائيلي. وهذا رمز للثقافة الإسرائيلية البعيدة عن "الشتات")، وتعرض برنامجا ضد جبهتين: ضد هيمنة الشريعة للاشكناز، وضد البرنامج الحضاري الأوتوبي للصهيونية. وأيضا خلافا للأحزاب المتدينة للحريديم الاشكناز والتي نموذجها مهجري."

من الناحية الدينية والإيديولوجية، هنالك تشابه كبير بين شاس وبين اغودات يسرائيل. يركز هذا الحزب على القضايا

الاجتماعية والدينية، وذلك لدعم مؤسساته الدينية والاجتماعية المنتشرة في كل مكان في إسرائيل، ويولي اهتماما أقل للقضايا السياسية الخارجية. في سنة ١٩٩٣ دعمت قيادة شاس اتفاق أوسلو، ولكنهم يعارضون خطة الانفصال والانسحاب أحادي الجانب من غزة التي ينادى بها شارون.

كان التأثير الأساسي للأحزاب الحريدية، عندما سادت في النظام السياسي هيمنة القطبين، وشكلت تلك الأحزاب لسان الميزان في الحسابات الائتلافية.

فقدت الأحزاب الحريدية من قوتها في الانتخابات الأخيرة، ونجح في ذات الوقت حزب شينوي العلماني، حيث حصلت شاس على ١١ مقعدا في الكنيست مقابل ١٥ مقعدا لشينوي. في الانتخابات قبل الأخيرة حصلت شاس على١٧ مقعداً مقابل ٦ مقاعد لحزب شينوي (www.knesset.org).

في أعقاب الانتخابات الأخيرة، في المرة الأولى لتشكيل الحكومة لم تكن الأحزاب الحريدية جزءاً من الائتلاف، أولا لأن شارون لا يريد الخضوع لابتزاز هذه الأحزاب. ثانيا، لأنه كان لديه خيار الحكومة اليمينية من غير الحريديم. بعد إقالة وزراء شينوي، بدأ شارون التفاوض مع شاس، وحتى الآن لا توجد بوادر تشير إلى أن شاس سيكون جزءاً من الائتلاف القادم، لعدم دعمه خطة الفصل، وشارون غير مستعد لدفع فاتورة باهظة الثمن دون أن يكون لذلك مردود سياسي.

١,٣- أحزاب اليسار

الأحزاب التي تُسمى بأحزاب اليسار اليوم هي: حزب العمل، وحزب ميرتس (المكون من حزبي مبام وراتس ومن حركتي شاحر وحزب الخيار الديمقراطي)، وحزب عام إحاد (شعب واحد) الذي تكتل مع حزب العمل في أيلول ٢٠٠٤.

يتميز المشهد الحزبي الإسرائيلي اليوم بضعف اليسار، كونه لاعباً غير رئيسي في اللعبة السياسية في ظل الانتفاضة الفلسطينية الثانية والتي امتازت بعسكرتها، وتم خلالها ضرب العمق الإسرائيلي. فبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد وطابا، وزعم ايهود باراك أنه تنازل عن أقصى ما يمكن التنازل عنه للفلسطينيين الذين رفضوا التوصل إلى تسوية، توجه الكثير من الإسرائيليين إلى مركز الخارطة السياسية، وحتى إلى أحزاب اليمين، فيما اصابت اللامبالاة الكثير من نشطاء اليسار. هذا الوضع انعكس بالنسبة المنخفضة جدا للتصويت للكنيست السادسة عشرة سنة ٢٠٠٣ (حوالي ٦٨٪، وهي أقل نسبة تصويت للكنيست بين اليهود منذ قيام إسرائيل). فنتيجة انتخابات ٢٠٠٣ أظهرت ضعف حزب العمل الذي تراجع من ٢٦ مقعداً إلى ١٩ مقعدا وحزب ميرتس من ١٠ مقاعد إلى ستة مقاعد.

وقد رأينا في السنين الأخيرة الكثير من الشخصيات القيادية البارزة في اليسار تترك الحلبة السياسية (على سبيل المثال أبراهام بورغ، وموشي شاحل، وديفيد ليبائي، وعوزي بار-عام، ويوسي بيلين، وياعيل ديان، وشلومو بن عامي من حزب العمل؛ وآمنون روبنشتاين، وعنات ماؤور من حزب ميرتس). على ما يبدو شعرت الكثير من الشخصيات في هذا المعسكر أنها استنفدت قواها في السياسة الحزبية، وخاب أملها من الوضع السائد بهيمنة اليمين وضيق الآفاق السياسية لإيجاد الحلول للصراع الفلسطيني -الإسرائيلي.

ا- حزب العمل

أُقيم حزب العمل سنة ١٩٦٨ ، وهو استمرار لحزب مباي التاريخي الذي أُسس سنة ١٩٣٠ . تأسس هذا الحزب من ثلاثة أحزاب : مباي ، وأحودت هعفوداه-بوعالي تسيون ، ورافي . يعتبر حزب العمل نفسه حزباً صهيونياً-اشتراكياً معتدلاً وصاحب قيم سياسية وتنظيمية (نوبيرغر ، ١٩٩١ : ٥٤-٥٨) . بقي حزب العمل الحزب الحاكم في الدولة قرابة ثلاثين عاما ، واعتبر آنذاك حزبا مهيمنا في السياسة . منذ العام ١٩٧٧ أصبح حزبا كبيرا وليس مهيمنا ، واستطاع أن يشكل حكومة مرتين : سنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩٩ ، وكان زعيمه شمعون بيريس رئيسا للحكومة بالتناوب لمدة سنتين في حكومة الائتلاف مع حزب الليكود من ١٩٨٤-١٩٨٨ .

في السنوات الأخيرة ، وعلى وجه التحديد منذ مقتل رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين سنة ١٩٩٥ ، بدأت أحزاب اليسار بالتقهقر والضعف . كانت البداية عندما خسر حزب العمل السلطة لصالح الليكود سنة ١٩٩٦ . أعضاء بارزون مثل البروفسور دافيد ليبائي والمحامي موشيه شاحال ، هما وزيران لهما وزنهما في حكومة رابين ، تركا السياسة . وفي سنة ٢٠٠١ ، عندما هُزم ايهود باراك هزيمة نكراء أمام شارون ، ترك الحزب كل من عوزي بار-عام وايلي غولدشميت ، وهما شخصيتان بارزتان في حزب العمل . هذه علامات على ضعف حزب العمل على الساحة السياسية والتي أتت نتائج ٢٠٠٣ للكنيست لتبين مدى تقهقره ، إذ حصل على أقل عدد من المقاعد (١٩ مقعدا) في تاريخه السياسي (حصل في العام ١٩٩٩ على ٢٦ مقعدا وفي أغلب الفترات قارب على ٤٠ مقعدا وتجاوزها) . وفي أعقاب الانتخابات الأخيرة تركت شخصيات بارزة الحزب ، حتى ممن تنافسوا على رئاسته ، مثل أبراهام بورغ ، وأيضا رئيس حزب العمل لانتخابات ٢٠٠٣ عميرام متسناع تنحى عن رئاسة الحزب . ووفقاً لأقوال ايلي غولدشميت ، أحد القادة البارزين في الحزب سابقا ، "المُشترك لكل المنسحبين هو خيبة الأمل من حزب العمل وعدم قدرته على العودة ليكون ذا صلة بأمر ما يدور في المجتمع الإسرائيلي" ("هارتس" ، ٢/ ٧/ ٢٠٠٤ : ب٦) .

هذا الحزب العريق ساهم في تأسيس وبناء إسرائيل أكثر من أي حزب أخر ، خاض أيضا معظم الحروب مع العرب ، ووقع على اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين ومعاهدة سلام مع الأردن سنة ١٩٩٤ . يؤيد هذا الحزب اليوم قيام دولة فلسطينية مستقلة على معظم أراضي ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧ .

ب . حزب ميرتس

تضم كتلة ميرتس ثلاثة أحزاب : مبام ، وراتس ، وشينوي . وهذا التوحيد جاء قبل انتخابات الكنيست الثالثة عشرة ، سنة ١٩٩٢ . الهدف من التوحيد هو تعزيز قوة اليسار على المشهد السياسي والحصول على أكبر عدد من المقاعد وتبوؤ السلطة سوية مع حزب العمل . كما هو الحال في حزب العمل ، هبط أعضاء هذا الحزب بعد انتخابات ٢٠٠٣ إلى ما يقرب النصف (من ١٠ إلى ٦ مقاعد) ، ما أدى إلى تنحي يوسي سريد عن رئاسة الحزب الذي إقراراً بالفشل الذريع .

لا شك أن هذا الحزب الأكثر يسارية من بين الأحزاب اليهودية-الصهيونية ، ويقف إلى يسار العمل في القضايا السياسية والاجتماعية . ففي برنامجه الانتخابي لسنة ٢٠٠٣ تبنى رسميا صيغة بيل كلينتون ، رئيس الولايات المتحدة الأميركية

الأسبق، لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ومبادئ المشروع السعودي، وأيضا مبادئ خارطة الطريق. وهذا الحزب يؤيد بناء الجدار الفاصل ولكن في حدود ١٩٦٧، وتفكيكاً فورياً لكل المستوطنات الموجودة خلف الجدار.

فيما يلي نبذة قصيرة جدا عن الأحزاب المشكلة لحزب ميرتس:

ت. مبام (مفليغت هبوعاليم همئوحيدت، أي حزب العمال الموحد)

أُسس سنة ١٩٤٨ باتحاد حزبين عماليين: هشومير هتسعير وأحدوت هعفوداه-بوعالي تسيون. وهو حزب يساري، وصهيوني-اشتراكي، وهو من الأحزاب اليسارية الأولى التي فتحت صفوفها سنة ١٩٥٤ أمام العرب للانضمام إليه. توحد مع حزب العمل سنة ١٩٦٩ وانسحب منه سنة ١٩٨٤. في سنة ١٩٩٢ تكتل مع حزبي راتس وشينوي لتشكيل كتلة ميرتس، والتي تحولت إلى حزب واحد سنة ١٩٩٧ مع راتس وقسم من حزب شينوي. في سنة ١٩٤٩ حصل على ١٩ مقعدا، ومع مر السنين بدأ بالهبوط تدريجياً ليصل عدد مقاعده سنة ١٩٦٩ إلى ٩، وفي سنة ١٩٨٤ إلى ٦، وفي ١٩٩٦ إلى ٣ ثلاثة مقاعد من أصل ٩ لحزب ميرتس.

ث. راتس (رشيمات زخويوت هإزراح، أي قائمة حقوق المواطن)

تأسس قبل انتخابات ١٩٧٣ على يد شولاميت ألوني، وهي عضو سابق في حزب العمل. يُعد راتس حزباً صهيونياً يسارياً إصلاحياً. كان تركيزه على الإصلاح الاجتماعي: الدفاع عن حقوق المواطن، ومحاربة الإكراه الديني، وسن قوانين للمساواة بين جميع المواطنين، وفصل الدين عن الدولة. تكتل مع مبام وشينوي في سنة ١٩٩٢، وقد تراوحت قوته عبر السنين من ٣ إلى ٥ مقاعد.

ج. حزب ياحد

مقابل ظاهرة التنحي عن الحياة السياسية من شخصيات يسارية معروفة، هنالك من يحاول إعادة القوة والزخم لليسار. مبادرون من اليسار، وعلى رأسهم يوسي بيلين، أقاموا ياحد، حزبا يهدف إلى إعادة خطاب السلام، والمساواة وحقوق الإنسان إلى الرأي العام الإسرائيلي. ياحد (اختصار لإسرائيل اجتماعية-ديمقراطية) هو حزب يهودي-عربي، واشتراكي-ديمقراطي. يطرح قيمة الإنسان وكرامته هما كأساس ايديولوجي متين، وأساس لإيمانه الحزب وبالسلام، والعدل الاجتماعي وحقوق الإنسان. إسرائيل، على حد تعريفهم، هي دولة للشعب اليهودي ودولة كل مواطنيها. (أنظر: www.yachadparty.org.il).

رئيس حزب ياحد هو يوسي بيلين، شخصية معروفة في المشهد السياسي الإسرائيلي وكان وزيرا في حكومات العمل سابقا. بعد فوز ايهود باراك في الانتخابات وتهميشه في حزب العمل وعدم إعطائه أية حقيبة وزارية، استقال بيلين من حزب العمل، وانتقل إلى حزب ميرتس في انتخابات ٢٠٠٣. لقد تنافس على رئاسة الحزب ضد ران كوهين، رئيس حزب ميرتس، وفاز برئاسة الحزب الجديد. وفي الانتخابات القادمة سيكون ميرتس جزءاً من الحزب الجديد، ياحد. في موقعه على الانترنت، يقترح حزب ياحد حلولا للصراع مع الفلسطينيين تستند إلى تسوية سياسية مبنية في كثير

منها على وثيقة جنيف (انظر إلى الملاحق). يؤيد ياحد تقسيم القدس، ويؤيد تسوية سلمية تترسم في أعقابها حدود واضحة لإسرائيل.

تعرض ياحد نفسها على أنها البديل لليسار، والذي كاد يختفي عن الخارطة السياسية في السنوات الأخيرة، والذي أيضا لا يقدم طرحا يساريا من الناحية الاجتماعية. طموح هذا الحزب تعزيز الديمقراطية والنسيج الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي بروح أحزاب الديمقراطية- الاشتراكية.

يؤيد هذا الحزب انسحاب إسرائيل من غزة كما جاء في خطة شارون، على أمل أن تكون هذه الخطوة هي الأولى لإتمام الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية.

ح. حزب عام إحاد (شعب واحد)

تأسس هذا الحزب سنة ١٩٩٩ على يد رئيس الهستدروت وعضو الكنيست في حزب العمل سابقا عمير بيرتس، بغرض التعبير عن الشرائح المستضعفة في المجتمع الإسرائيلي والتعبير بقوة عن مطالب واحتياجات الأجيرين في الدولة. فاز الحزب بمقعدين في انتخابات ١٩٩٩ وبثلاثة مقاعد في سنة ٢٠٠٣. من الناحية السياسية، يتحدث الحزب بعمومية عن أهمية السلام لإسرائيل والمنطقة وللمجتمع الإسرائيلي عامة. في تشرين الأول ٢٠٠٤ تكتل هذا الحزب مع حزب العمل.

١ - ٤- شينوي- حزب المركز

إن الحزب الوحيد على الخارطة الإسرائيلية اليوم الذي نستطيع أن نطلق عليه حزب الوسط أو حزب المركز هو حزب شينوي (تغيير).

تعود جذور هذا الحزب إلى منتصف السبعينيات بعد الاحتجاجات الواسعة التي عمت إسرائيل في أعقاب حرب تشرين الأول ١٩٧٣، حيث أسسه العديد من الأكاديميين ورجال الأعمال، وترأسه أستاذ القانون من جامعة تل أبيب أمنون روبنشتاين. يعتبر هذا الحزب إصلاحياً هدفه تغيير نظام الحكم والتشوهات الحاصلة على المشهد السياسي.

خاض شينوي الانتخابات مع حزب داش (الحركة الديمقراطية للتغيير) برئاسة يغال يادين، رئيس هيئة الأركان السابق، وفاز بـ١٥ مقعدا في الكنيست. خاض شينوي الانتخابات سنة ١٩٨١ وسنة ١٩٨٤ كحزب مستقل، وحصل على مقعدين في الأولى وعلى ثلاثة مقاعد في الثانية. وفي ١٩٩٢ تكتل مع مبام وراتس ضمن كتلة ميرتس. في سنة ١٩٩٧ قرر مبام وراتس توحيد الحزبين، إلا أن شطراً واحداً وافق على التوحيد من شينوي برئاسة أمنون روبنشتاين، والشطر الآخر بزعامة أبراهام بوراز عارض التوحيد وانشق عن ميرتس واحتفظ بالاسم الأصلي شينوي. وبحسه السياسي المتطور، دعا بوراز تومي لبيد، الصحافي الإسرائيلي المعروف، ليترأس حزب شينوي لخوض الانتخابات سنة ١٩٩٩. كان تركيز شينوي وما زال على الابتزاز السياسي والمادي للأحزاب الحريدية، وخصوصا شاس. لقد حصل الحزب على ٦ مقاعد في سنة ١٩٩٩، و١٥ مقعدا سنة ٢٠٠٣، ليصبح القوة البرلمانية الثالثة في إسرائيل، مستقطباً بالأساس ناخبين صوتوا في الماضي لحزب العمل أو ميرتس.

يركز على النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، ويتهم الأحزاب الكبيرة بأنها أهملت هذه المواضيع لتنشغل بالقضايا السياسية. من الناحية السياسية يؤيد عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية، ولكن بعد أن يتنازل الفلسطينيون عن حق العودة.

شكل شينوي الائتلاف مع حكومة شارون وكان الحزب المركزي فيه مع الليكود. أُقيل أعضاء الحزب من الحكومة في تشرين الثاني ٢٠٠٤، بعد أن صوتوا ضد الميزانية، ليذهب الحزب الى المعارضة، ورئيسه الان هو زعيم المعارضة في الكنيست.

١ - ٥ الأحزاب العربية

تختلف الأحزاب العربية عن الأحزاب اليهودية الأخرى وذلك للتباين الشاسع، سواء أكان في مفهوم المساواة المدنية، تعريف وماهية الدولة في إسرائيل، أو الحلول للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والعربي-الإسرائيلي (للتفاصيل انظر في هذا التقرير مقال أسعد غانم حول التوجهات المختلفة للأحزاب العربية ومواقفها من حل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وفهمها لمسألة المواطنة وحقوق العرب في إسرائيل.). يتواجد العرب في إسرائيل خارج نطاق الوفاق القومي الإسرائيلي والذي يتجلى بالأهداف المركزية للدولة مثل جمع الشتات، الهجرة، بناء الأمة وغيره. المفهوم السائد لدى الأغلبية اليهودية أن دولة إسرائيل أُقيمت على أيدي اليهود من أجل اليهود.

على مدى أربعة عقود لم تنشأ في إسرائيل أحزاب عربية صرفة، لها استقلالها ومعترف بها. كانت ممارسة العرب السياسية من خلال الحزب الشيوعي، الذي عُرف على مدى سنوات طويلة كحزب يهودي-عربي (ما عرف في البداية بماكي، ومن ثمة بعد انقسامه راكاح، واليوم يُسمى بالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة)، وأيضا من خلال القوائم العربية التابعة لمباي التي كانت قوية في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. في الخمسينيات سمح مبام، الحزب اليساري الصهيوني، بعضوية العرب فيه، وفي السبعينيات فتحت الأحزاب الصهيونية الأبواب أمام انضمام العرب إليها.

لقد شهدت الساحة السياسية العربية تغيرات كبيرة منذ منتصف الثمانينيات، وذلك مع ظهور عدة أحزاب عربية-يهودية (القائمة التقدمية للسلام والمساواة عندما خاضت انتخابات الكنيست سنة ١٩٨٤) وأحزاب عربية صرفة (الحزب العربي الديمقراطي بزعامة عبد الوهاب دواوشة خاض الانتخابات سنة ١٩٨٩) لها مميزاتها وتختلف عن الحزب الشيوعي والذي سيطر على الساحة السياسية العربية لعدة عقود من الزمن.

شهدت التسعينيات أيضا تطورات أخرى عندما أُقيم حزب التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة عزمي بشارة، وخاض الانتخابات سنة ١٩٩٦ للمرة الأولى سوية مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وخاضت الحركة الإسلامية، بعد الانشقاق في الحركة على هذه الخلفية، بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش، والذي أُعتبر الأب الروحي للحركة، الانتخابات سوية مع الحزب العربي الديمقراطي سنة ١٩٩٦ وسُمي الحزب فيما بعد القائمة العربية الموحدة. منذ ذلك الحين انقسمت الحركة الإسلامية إلى قسمين: القسم الشمالي بقيادة الشيخ رائد صلاح القابع في السجون الإسرائيلية، والشق الجنوبي للحركة بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش. وخاضت الحركة العربية للتغيير بزعامة أحمد الطيبي انتخابات ٢٠٠٣ بالتكتل مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وخاض الانتخابات حزب التحالف الوطني بزعامة هاشم

محاميد، إلا أنه لم يجتز نسبة الحسم.

عند دخول القائمة التقدمية للسلام والمساواة الكنيست، كان هناك صدام مع أعضاء كنيست يهود، وخاصة اليمينيين منهم، وذلك لتأكيد القائمة على الهوية الفلسطينية وحل الصراع بشأن القضية الفلسطينية، حيث كانت هذه الحركة أكثر حدة وتأكيدا على هذه المواضيع من الجبهة الديمقراطية. وصل النقاش الجماهيري في إسرائيل أوجه عندما دخل "التجمع" الكنيست وطرح مسألة دولة كل مواطنيها، وتزامن هذا الطرح مع بدء عملية السلام مع الفلسطينيين واتفاق أوسلو، حيث يعتبر كثير من اليهود أن هذا الطرح يهدد وجود إسرائيل كدولة يهودية. في برنامجه الانتخابي ١٩٩٦ تعهد التجمع بالعمل على الحصول على "مواطنة حقيقية مساوية لليهود."

قبل الانتخابات الأخيرة سنة ٢٠٠٣، أُثيرت ضد عضو الكنيست أحمد الطيبي ادعاءات بأنه مستشار للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وهو يساعد المنظمات الفلسطينية في "العمليات الإرهابية"، ووجهت دعوات لشطب ترشيحه للكنيست. لجنة الانتخابات المركزية قررت الاستجابة لطلب الليكود وشُطب ترشيحه، لكن رئيس لجنة الانتخابات القاضي حيشن اعترض على الشطب. قال الطيبي انه سيرفع القضية لمحكمة العدل العليا وصرح أن "هذا هو يوم أسود، الديمقراطية اليهودية شطبت أحمد الطيبي." (www.ynet.co.il).

في سنة ٢٠٠١ قررت الكنيست إزالة الحصانة عن عضو الكنيست، عزمي بشارة، لكي يمثل أمام القضاء حول تفوهاته بشأن دعم حزب الله. هذه هي المرة الأولى التي ترفع الكنيست الحصانة عن عضو كنيست بسبب إبداء رأي (www.younknesset.org.il). شطبت لجنة الانتخابات اسم بشارة وحزبه من قائمة الترشيح للانتخابات، ولكن الالتماس إلى محكمة العدل العليا ألغى الشطب.

تميزت الانتخابات للكنيست السادسة عشرة بهبوط ملحوظ في نسبة التصويت (وصلت ٦٢٪) لدى العرب مقارنة بالانتخابات السابقة، فهذه النسبة هي الأقل في تاريخهم السياسي. للمقارنة، صوت في الكنيست الخامسة عشرة حوالي ٧٥٪ من أصحاب حق الاقتراع، وحصلت الأحزاب العربية على حوالي ٧٠٪ من أصوات الناخبين (الجبهة ٢٦٪، التجمع ٢٠٪، القائمة الموحدة ١٨٪، حزب التحالف الوطني ٦٪)، وحصلت الأحزاب غير العربية على حوالي ٣٠٪.

في انتخابات الكنيست السادسة عشرة، حصل التجمع على ثلاثة مقاعد، وهو عدد يساوي ما حصلت عليه القائمة الموحدة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير. هذا انجاز كبير للتجمع لأنه ولأول مرة يخوض الانتخابات كحزب مستقل. القائمة العربية الموحدة حصلت على مقعدين، بعد أن كان لها ٥ مقاعد في الانتخابات السابقة، هنالك تراجع واضح في قوة القائمة الموحدة، حيث هبطت نسبة التصويت لها من ٣٠٪ إلى ١٨٪ سنة ٢٠٠٣. أما الجبهة فارتفعت نسبة التصويت لها من ٢١٪ سنة ١٩٩٩ إلى ٢٦٪ سنة ٢٠٠٣. وكذلك التجمع الذي زاد من قوته من ١٧٪ سنة ١٩٩٩ إلى ٢٠٪سنة ٢٠٠٣.

٢. الحركات السياسية البارزة وغير الممثلة في الكنيست

في هذا الفصل سنتحدث عن الحركات السياسية اليهودية البارزة، وغير المُمثلة في الكنيست، ودورها على الساحة السياسية الإسرائيلية.

٢ - ١ مجلس يشع

أقيم مجلس يشع (يشع اختصار ليهودا والسامرة وقطاع غزة، المصطلحات التي يستعملها اليمين عند الحديث عن الضفة الغربية وغزة) بعد حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف توطين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مؤسس الحركة وقائدها يسرائيل هارئيل، مستوطن في مستوطنة عوفرا، وكان شريكا في إقامة الكثير من المستوطنات. يقوم هذا المجلس بالفعاليات والأنشطة الواسعة في الأمور المتعلقة بالمستوطنات وخلق الروابط مع ذوي النفوذ في الحكومة والجهاز الأمني. (www.moetzetyesha.co.il/yesha_list).

هذا المجلس فعّال جدا على الساحة السياسية، وفي السنة الأخيرة كانت له فعاليات جماهيرية كبيرة، وكلها كانت ضد المشاريع السياسية المرتبطة بالأراضي الفلسطينية المحتلة. على سبيل المثال، في السنة الأخيرة بادر نشطاء مجلس يشع في حملة "كلنا مستوطنون". في إطار هذه الحملة نظموا مظاهرات ضد "خارطة الطريق" ومشروع شارون للانفصال عن غزة. وفي١٢/ ٩/ ٢٠٠٤ نظم اليمين بقيادة مجلس يشع مظاهرة ضخمة تحت عنوان "الانفصال يمزق الشعب". لا شك أن مجلس يشع يستعمل لغة متطرفة جدا تقترب من اللغة التحريضية. وفي ٢٥ تموز ٢٠٠٤ نظم سلسلة الاحتجاج التي اصطف المحتجون خلالها على طول الطريق من قطاع غزة إلى القدس، وقد كانت هنالك مواقع للتوقيع على وثيقة ضد الانفصال.

hazofe.co.il/web/katav6.asp?Moduk=24&id=24885&Word=&gilayon=2043&mador.

ونظم المجلس أيضاً سلسلة احتجاجات على النوايا لضم حزب العمل لحكومة وحدة وطنية. لا نبالغ إن قلنا أن هذه الحركة الوحيدة اليوم القادرة على إخراج عشرات آلاف الناس إلى الشوارع للتظاهر، وفي أوقات متقاربة.

(www.haaretz.co.il/hasite/pages/SHARt.jhtml?itemNO= 4666259&contrassID=1)

حتى منتصف كانون الأول ٢٠٠٤، شجب رؤساء مجلس يشع النداءات لرفض الأوامر بإخلاء مستوطنات، وهم يدرسون من جديد موقفهم هذا. نائب رئيس مجلس يشع قال: "لا نستطيع أن نستمر بالمطالبة من زملائنا احترام الأوامر بإخلاء المستوطنات، لان الحسم يجري بشكل غير ديمقراطي" ("هارتس"، ١٢/ ٩/ ٢٠٠٤: أ١).

في ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤ صرح بنحاس فلرشتاين، وهو شخصية معروفة، أنه سيعارض إخلاء المستوطنات ولو أدى الأمر لدخوله السجن. في اليوم التالي عقد مجلس يشع جلسة، أيد خلالها ما قاله فالرشتاين، معلنا أن جميع الوسائل متاحة لمعارضة إخلاء المستوطنات.

٢ - ٢ السلام الآن

حركة سلام شعبية وواسعة، غير مُمثلة في الكنيست وغير حزبية، رغم ذلك، فالغالبية العظمى من أعضائها من قوى وشخصيات اليسار الإسرائيلي. هدف الحركة هو إقناع الرأي العام في إسرائيل وحكومة إسرائيل بالحاجة والإمكانية للتوصل لسلام عادل ومصالحة تاريخية مع الشعب العربي الفلسطيني. (www.peace.org.il)

تعمل الحركة على طرح المواضيع السياسية الأساسية على الأجندة اليومية للجمهور الإسرائيلي. نظمت في الماضي

تظاهرات شارك فيها عشرات من الآلاف ضد السياسات الحكومية، وكونها لا تستطيع في هذه الفترة تجنيد أعداد كبيرة من المتظاهرين، ينحصر دورها في كشف سياسات الحكومة التي لا تعبر عن نوايا السلام، سواء كان ذلك في بناء المستوطنات أو في مسألة الجدار العازل. في هذه السنة شنت الحركة حملات بشأن إخلاء المستوطنات، تحت شعار "إخلاء المستوطنات هو اختيار الحياة"، بالإضافة لذلك نرى إعلاناتها ضد المستوطنات بشكل مكثف في الصحف اليومية. (www.peacenow.org.il/site/he/peace.asp?pi=181). وكذلك نظمت الحركة مظاهرة تحت عنوان "خارجون من غزة" مقابل وزارة الدفاع في تل أبيب.

تقع حركة السلام الآن تحت الضغط الجماهيري الدائم، وبخاصة في أجواء الهيمنة اليمينية في إسرائيل، ويتهمها اليمين بأنها تساعد أعداء الدولة، وأنها تضلل الجمهور بشأن عدد المستوطنات المؤقتة.

٢ - ٣ حركة اومتس لرفض الخدمة العسكرية

في كانون الثاني ٢٠٠٢، اجتمعت مجموعة من ٥١ ضابطا وجنديا في الخدمة الاحتياطية، وتوصلت إلى أن استمرار الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عمل غير أخلاقي وغير ديمقراطي ويضر بأمن إسرائيل، وخرجت باعلان نُشر في جريدة "هارتس" وُقِّع باسم "مكتوب محاربين". وقع على وثيقة الرفض حتى اليوم ٦٣٥ من الاحتياطيين في الجيش الإسرائيلي (www.seruv.org.il/Hebrew/default/asp).

المبادران لرفض الخدمة هما النقيب ديفيد زونشاين والملازم الأول ينيف ايتسكوفيش، وهما ضابطان في وحدة مختارة، خدما في الجيش النظامي ٤ سنوات و٨ سنوات أخرى في الجيش الاحتياطي، وكان جزء كبير من خدمتهما في لبنان وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة. أثناء خدمتهما الاحتياطية في قطاع غزة، في أوج انتفاضة الأقصى، أدرك مبادرا الرفض أن التمسك بالأراضي المحتلة وعمليات الجيش فيها تهدد وجود إسرائيل، وبعد عودتهما من الخدمة الاحتياطية، قررا رفض الخدمة هناك، وبادرا إلى "مكتوب المحاربين" وخرجا إلى الجماهير للعمل على تغيير الوضع. المحاربون في هذه الحركة مستمرون في الخدمة الاحتياطية ولكنهم يرفضون أن يخدموا في المناطق الفلسطينية المحتلة (www.seruv.org.il/hebrew/movement.asp).

رئيس الحركة ديفيد زونشاين قال في مقابلة لجريدة "هارتس" ان دولة إسرائيل بحاجة إلى جيش، ولذلك لا يدعم الرفض على أساس ضميري، ولا يدعم الذين لا يخدمون بتاتا في الجيش، وإنما يرفض الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لان ذلك غير أخلاقي، ولا يهدف إلى الحفاظ على أمن إسرائيل ("هارتس"، ١/ ١٠/ ٢٠٠٤).

٣. الحكومة والوزارات

الحكومة هي الفرع التنفيذي للدولة، وهي مسؤولة أمام الكنيست لأنها بحاجة إلى ثقته لإقامتها، تمارس مهامها ما دامت تحظى بأغلبية أعضاء الكنيست، وتسقط إذا ما نجحت الأغلبية بحجب الثقة عنها. في إسرائيل رئيس الحكومة يجب أن يكون عضواً في الكنيست، وهذا لا ينطبق على الوزراء الآخرين. الحكومة هي التي تشكل السياسية القطرية والخارجية في الدولة وتصرف شؤونها على المستوى القطري (السلطات المحلية لها صلاحيات واسعة على المستوى

المحلي). الحكومة في إسرائيل مصدر تشريع رئيسي، وذلك لتنفيذ سياستها من جهة، ولوجود أغلبية برلمانية لأغلب مشاريع القوانين المقدمة من جهة أخرى.

يتولى كل وزير عادة حقيبة واحدة، رغم أن القانون الإسرائيلي يجيز تولي أكثر من حقيبة وزارية. هنالك أيضا وزراء بلا حقائب لإرضاء الأطراف المختلفة في الائتلاف. كان عدد الوزراء في حكومة بن غوريون الأولى (١٩٤٩) ١٤ وزيرا، تصاعد هذا العدد ليصل إلى ٢٨ وزيرا في عهد حكومة غولدا مئير (١٩٦٩). ازدياد عدد الوزارات جاء ليبلي مطالب ائتلافية، وذلك لان الائتلاف الحكومي الإسرائيلي يتألف عادة من أحزاب كثيرة ومتعددة. وقد اُستحدثت الوزارات الجديدة عبر السنين لأهداف سياسية.

جرت في إسرائيل ١٦ انتخابات للكنيست، ولكن حتى الآن شُكلت ٣١ حكومة. عُرضت الحكومة الإسرائيلية الثلاثون برئاسة اريئيل شارون في ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣، والتي تضم ٢٨ وزيرا و ٢٨ نائب وزير، وفي اليوم التالي حازت على ثقة الكنيست بأغلبية ٦٦ نائبا، واعتراض ٤٨ نائبا. جاءت هذه الحكومة بعد الفوز الساحق لليمين في الانتخابات التي جرت في الشهر الذي سبقه من السنة نفسها وحاز حزب الليكود على ٣٨ مقعدا، بينما حاز حزب العمل فقط على ١٩ مقعدا، ليقترب من حزب جديد انشىء فقط قبل عدة سنوات، هو حزب شينوي بفوزه بـ١٥ مقعدا. لم يدخل اليهود الحريديم الحكومة لاعتراض حزب شينوي العلماني عليهم، والذي رفع شعار "إما نحن أو هم في الحكومة"، وفضل شارون حزب شينوي على الأحزاب الحريدية لأنه حزب كبير، ولا يوجد له مطالب كثيرة تخص قطاعات معينة، كما هو الحال بين الحريديم. تركيب الحكومة شمل حزب الليكود، وحزب شينوي، والمفدال، والاتحاد القومي.

بعد إقالة حزب شينوي، شُكلت حكومة جديدة في إسرائيل، الحكومة الواحدة والثلاثون، وحازت على ثقة الكنيست في تاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٠٥. الحكومة الحالية مُشكلة من حزب الليكود، وحزب العمل وحزب يهدوت هتوراه الحريدي. حزب العمل لم يحظ بوزارات لها زخمها السياسي، مثل الخارجية، الدفاع أو المالية (أهم وزارة تسلمها هي وزارة الداخلية)، عارض هذه الحكومة ١٣ عضو كنيست من الليكود نفسه، وامتنع عضو من يهدوت هتوراه عن التصويت، فيما حظيت هذه الحكومة بثقة حزب ياحد وبعض الأحزاب العربية. برر حزب العمل موقفه بأنه يريد تسريع عملية الفصل عن غزة، لكن حقيقة الأمر أن وهن الحزب على الساحة السياسية الإسرائيلية، وإظهار الاستطلاعات أنه لن يفوز بعدد كبير من المقاعد يؤهله لإقامة ائتلاف، وبسبب الخلافات القيادية الداخلية الحادة، كل هذه العوامل جعلت حكومة الوحدة أفضل خياره الأفضل.

في السنتين الماضيتين مرت حكومة شارون بتغييرات في بنيتها وتركيبتها منها.

١. في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٣ فُككت وزارة الأديان وتوزعت وحداتها على الوزارات الأخرى، وذلك إيفاء بالالتزام لحزب شينوي العلماني في الاتفاق الائتلافي.

٢. في ٤/ ٦/ ٢٠٠٤ قرر شارون إقالة أفيغدور ليبرمان، وزير المواصلات، ووزير السياحة بنيامين ألون، وذلك لمعارضتهما خطة الانفصال، وذلك لكي يحظى بأغلبية في الحكومة لخطته.

٣. في ٨/ ٦/ ٢٠٠٤ أعلن وزير الإسكان ايفي ايتام، رئيس حزب المفدال، عن استقالته من الحكومة على خلفية معارضته لقرار الحكومة، تبني خطة شارون للانفصال عن غزة.

٤ . في ١١/ ٧/ ٢٠٠٤ أقال شارون وزير البنى القومية الوزير يوسف بريتسكي، من حزب شينوي، بناء على طلب رئيس قائمة شينوي تومي لبيد، بسبب تصرفه غير الأخلاقي مع زميله في الحزب الوزير أبراهام بوراز، المتمثل بمحاولة إلصاق تهم باطلة ببوراز، لمنعه من خوض الانتخابات التمهيدية في حزبه .

٥ . في ٥/ ٩/ ٢٠٠٤ قررت الحكومة أن يكون الوزير تساحي هنغبي وزيرا بلا حقيبة، وتعيين جدعون عزرا مكانه لوزارة الأمن الداخلي، وذلك لأنه متهم بالرشاوى على خلفية تعيينات سياسية واسعة النطاق .

٦ . استقال أيضا الوزير زبولون اور-ليف من حزب المفدال في تاريخ ٩/ ١١/ ٢٠٠٤ على خلفية تبني الحكومة لخطة الفصل، ولم يقبل شارون بإجراء استفتاء عام .

٧ . هدد بنيامين نتنياهو، وزير المالية حاليا ورئيس الوزراء سابقا، بعد تبني الكنيست لخطة الفصل أنه إذا لم يُعلن شارون خلال أسبوعين عن قبوله مبدأ الاستفتاء العام فسوف يستقيل من الحكومة . سحب تهديده بعد أن فهم أنه لا يستطيع زعزعة استقرار الحكومة وتقديم الانتخابات للكنيست .

٨ . في بداية كانون الأول ٢٠٠٤ بعد أن صوت وزراء حزب شينوي ضد الميزانية أقالهم شارون من الحكومة .

٩ . في تاريخ ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٤ بدأ شارون مفاوضات مع حزب العمل والأحزاب الحريدية لتأليف حكومة جديدة في إسرائيل . في ١٠/ ١/ ٢٠٠٥ حازت الحكومة الجديدة على ثقة الكنيست .

المواضيع الأساسية قيد اهتمام هذه الحكومة هي الخروج من المأزق السياسي مع الفلسطينيين، وان تبين للعالم أنها راغبة في حل للقضية الفلسطينية بما يتناسب مع مصالحها، وتنفيذ خطة الفصل والانسحاب الأحادي من غزة وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية، لذلك كان انشغال الحكومة الحالية، وبشكل واضح في القضايا السياسية-الأمنية . حاز الاقتصاد أيضا على جزء مهم من سياسة الحكومة بسبب الوضع السيئ للاقتصاد الإسرائيلي وإسقاطاته على الوضع الاجتماعي . التقرير الذي نُشر يوم ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٤ للتأمين الوطني عن إسرائيل في سنة ٢٠٠٣ بين وجود قرابة مليون ونصف المليون إسرائيلي تحت خط الفقر . أُضيف إلى قائمة الفقر ١٠٠،٠٠٠ إنسان سنة ٢٠٠٣ . هذه الحكومة أيضا تميزت بالتورط بقضايا فساد، من ضمن المتورطين رئيس الوزراء . فيما يلي تفصيل للقضايا الأساسية التي ميزت هذه الحكومة وسياستها :

٣ - ١ السياسة الاقتصادية وإسقاطاتها الاجتماعية

في حزيران من هذه السنة اتهم رئيس حزب العمل، شمعون بيريس، وزير المالية، بنيامين نتنياهو، بإدارة سياسة اقتصادية سيئة ستجلب انهياراً للمجتمع الإسرائيلي . استعمل بيريس مصطلح "الرأسمالية الخنزيرة" . ومن بين الأمور الأخرى التي قالها بيريس إن من نتائج سياسة الحكومة وجود ستة آلاف مليونير وستة ملايين من الشحاذين في إسرائيل . ويدعي بيريس أن القضية ليست اقتصادية وإنما سياسية . وعلى حد قوله إذا بقيت إسرائيل في المناطق الفلسطينية فلن يتبقى مجتمع في إسرائيل . ("هآرتس"، ٢١/ ٦/ ٢٠٠٤ : أ١) .

في آب ٢٠٠٤ قال محافظ بنك إسرائيل، ديفيد كلاين، ان هنالك حاجة لتقليص ميزانية الدفاع وتوجيه الأموال المتبقية لتقليص الفقر ("هآرتس"، ٥/ ٧/ ٢٠٠٤ : ١١) .

في تاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٤ أقرت الحكومة بأغلبية كبيرة ميزانية ٢٠٠٥ وقدرها ٩ ,٢٦٦ مليار شيكل، ثمة تقليص في الميزانية وزيادة للإصلاح في جهاز التربية والتعليم، وثمة زيادة بمقدار ٢٣٠ مليون شيكل لوزارة الصحة.

ما هي إسقاطات الميزانية المصادق عليها؟ الإسقاطات كثيرة، ولكنني سأبرز تلك التي لها أثر مباشر على المواطن (للتفاصيل انظر مقال حسام جريس في هذا التقرير).

١. في إطار تحسين الخدمة للمواطن فهذه هي السنة الثانية التي تجري فيها المالية حماية لـ "الرجل السمين" أي القطاع العام، وذلك لكي يفطم "الرجل النحيف"، أي القطاع الخاص. ليس فقط يُقيلون عمال حكومة ولكن أيضا لا يستقبلون عمالاً جدداً. على سبيل المثال ٢٠٪ من الوظائف المخصصة لخدمة "الشباب في ضائقة" شاغرة، في الوقت الذي يزداد فيه عدد الشباب الجانح.

٢. قررت المالية أن إحدى الطرق الناجحة لتشجيع مُشغلين من القطاع الخاص لتشغيل عدد اكبر من العمال منحهم تنزيلا في رسوم التأمين. النقص، على ما يبدو، سيُدفع من تجميد مخصصات التأمين التي قلصت في السنة الماضية والتي سبقتها، وهذا سيصيب الطبقات الفقيرة مرة أخرى في الصميم.

٣. تُخطط وزارة المالية إصلاحا في طريقة تشغيل العمال الأجانب. تشغيلهم سيكون فقط عن طريق شركات القوى العاملة وليس المقاولين. ليس من الواضح كيف سيؤدي هذا التغيير إلى تقليص عدد العمال الأجانب، وإفساح المجال لبعض العاطلين عن العمل من الإسرائيليين. والسؤال المطروح كيف يعطون هذه الشركات، والتي راجت سمعتها السيئة، باستعباد العمال الأجانب؟ ("هآرتس"، ١/ ٨/ ٢٠٠٤: ب٣).

رغم التقليص في ميزانية الأمن، هذه السنة، إلا أنها ما زالت تحظى بحصة الأسد من ميزانية الدولة (رغم التغيرات الهائلة التي حدثت في المنطقة من الناحية الإستراتيجية، انظر التفاصيل في هذا التقرير في مقال مصطفى كبها)، وما زالت المسائل الاجتماعية لا تحظى بالميزانيات الكبيرة ولا باهتمام متخذي القرار في إسرائيل.

في السنوات الأخيرة، وخاصة في ظل حكومة شارون ونتنياهو كوزير للمالية ازدادت الضائقة الاقتصادية على الطبقات الدنيا، وكذلك ارتفعت نسبة البطالة. نرى أيضا أن سياسة نتنياهو أدت إلى تآكل في مكانة الطبقة الوسطى.

٣ - ٢ حكومة وحدة وطنية

ارتبط استقرار حكومة شارون بغياب أي تحرك سياسي فيه تنازل ما للفلسطينيين، وعندما شرع شارون بتحريك العملية السياسية بما يخدم إسرائيل وبمباركة أميركا في اتجاه الانفصال عن غزة، بدأت التصدعات في الحكومة. أدرك شارون أن عليه توسيع الحكومة أو تغيير تركيبتها ليتسنى له تنفيذ خطته التي دعمها حزب العمل، وحتى حزب ياحد اليساري. قال شارون لحزب الليكود هنالك إمكانيتان: توسيع الائتلاف عن طريق الوحدة مع العمل أو على الليكود أن يذهب إلى الانتخابات. عارض حزب الليكود بشدة حكومة الوحدة الوطنية مع حزب العمل، هذه المعارضة جعلت شارون يتوجه للأحزاب الحريدية لإقامة ائتلاف ("هآرتس"، ١٨/ ٧/ ٠٤: أ١).

واجهت حكومة الائتلاف مع العمل معارضة كبيرة بين أعضاء من الليكود وأيضا معارضة أعضاء من حزب العمل في تاريخ ١٩/ ٨/ ٢٠٠٤ هُزم شارون هزيمة نكراء عندما أقرت لجنة الليكود بأغلبية كبيرة (ما سمي بقرار المتمردين)

رفض إقامة حكومة وطنية مع حزب العمل ("هآرتس"، ١٩/ ٨/ ٢٠٠٤: أ١).

أدى هذا الوضع إلى إضعاف حكومة شارون وجعل حيز مناوراتها السياسية محدوداً. من ناحية هنالك جبهة داخلية قوية في حزب الليكود ضد سياسة شارون مع الفلسطينيين بشأن خطة الفصل، ومن ناحية أخرى، لا يستطيع شارون أن يقيم حكومة ائتلاف مع حزب العمل لتلقي الدعم الواضح لتنفيذ خطته.

تغيرت الظروف عندما خرج شينوي من الائتلاف الحكومي، ففي بدية شهر كانون الأول صادق مركز الليكود على البدء في مفاوضات مع حزب العمل والأحزاب الحريدية. بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٤ صادق مركز حزب العمل على اتفاق الائتلاف مع الليكود، واختار المركز في تاريخ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٤ الوزراء الذين سيشغلون الحقائب الوزارية. المفاجأة كانت عندما حظي أوفير بنيس واسحق هرتسوغ، من جيل الشباب في حزب العمل، بصدارة القائمة. هل هذا التغيير يكشف أن الحزب يريد للجيل الجديد من الشباب تسلم قيادته؟

حازت الحكومة الجديدة على ثقة الكنيست في تاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٠٥. إلا أنه على ما يبدو عمرها قصير، لأن ١٣ عضو كنيست من الليكود صوتوا ضدها، وامتنع عضو كنيست من يهدوت هتوراه، وأقيمت هذه الحكومة بدعم من حزب ياحد والأحزاب العربية. سُمعت أصوات عديدة من وزراء في الليكود يتحدثون عن عدم شرعية الحكومة للدعم الذي تلقته من ياحد والأحزاب العربية.

٣ - ٣ الفساد داخل الحكومة

الحكومة الإسرائيلية الحالية متورطة بقضايا فساد مختلفة، وعلى رأس المتورطين اريئيل شارون نفسه.

أ. شارون

شارون مُتهم بتسلم رشوة في قضيتين مختلفتين، وكذلك أيضا بمخالفة قانون الأحزاب وقانون تمويل الأحزاب. شارون متهم بأنه تسلم من رجل الإعمال، ديفيد ابل، ملايين الشواكل بعقد مُوقع مع ابنه جلعاد، مقابل مساعدة ابل بعلاقات دبلوماسية-سياسية من أجل دفع مشروع ما سُمي بـ "الجزيرة اليونانية"، وكذلك أيضا ضم منطقة جينتون لمدينة اللد، ما سيرفع سعر الأرض التي اشتراها ابل بملايين الدولارات. في قضية أخرى، والمسماة بقضية "سيريل كيرن" شارون متهم بأنه تقاضى الملايين من الدولارات من مليونير باسم سيريل كيرن، وذلك لدعم مصالحه في الشرق الأوسط. بُيض المال، حسب الاتهام، بواسطة شركة وهمية أقامها ابنه جلعاد وسيريل كيرن في الجزر العذراء، وتحولت الأموال عن طريق بنك في النمسا لحساب جلعاد في تل أبيب. اتهم شارون أيضا بتسلم مبالغ غير قانونية في فترة الانتخابات الداخلية في حزب الليكود لمرشح رئاسة الوزراء في سنة ١٩٩٩ وفي سنة ٢٠٠١.

بعد تحقيق الشرطة بملف "الجزيرة اليونانية"، أوصت النيابة العامة للمستشار القضائي للحكومة بتقديم لائحة اتهام ضد شارون ("هآرتس"، ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٤)

هذه القضية تكشف إشكالية أساسية في الديمقراطية الإسرائيلية، ففي الدول الغربية اتهامات لرجل جمهور في مثل هذه القضايا تؤدي إلى استقالته.

ما زالت الشرطة تحقق بقضايا الفساد المتورط بها شارون وابنه جلعاد، إلا أن ذلك لم يؤثر كثيرا على شعبية شارون.

ب. قضية الوزير بريتسكي

يوسف بريتسكي من حزب شينوي، في وظيفته كوزير للبنى التحتية، حاول تجريم الوزير أبراهام بوراز، زميله في الحزب في فترة الانتخابات التمهيدية لحزب شينوي سنة ٢٠٠٢. حدثت هذه القضية عندما كان بوراز رئيسا للجنة الاقتصاد في الكنيست، وحاول تمرير قانون لن تُعطى بموجبه الكهرباء مجانا لعاملي شركة الكهرباء. وحسب ما كشفت عنه القناة الأولى الإسرائيلية فان بريتسكي حاول مساعدة تحرٍّ خاص مُشغل من قبل شركة الكهرباء على إلصاق تهم باطلة ببوراز، لكي لا يُمكنه خوض الانتخابات التمهيدية في حزبه (www. News.nana.co.il/Article/?ArticleID=1292221&sid=16)

في أعقاب كشف هذه القضية أُقيل الوزير بريتسكي من منصبه الوزاري. في هذه القضية حُقق مع الكثير من الشخصيات البارزة، منهم شبتاي شبيت رئيس الموساد الأسبق، وأيضا رئيس شركة الكهرباء السابق ايلي لنداو. حتى الآن لم يتضح من التحقيقات وجود ابتزاز، وعلى ما يبدو ستنتهي هذه القضية دون تقديم لوائح اتهام ضد بريتسكي.

ج. قضية الوزير هنغبي

نُشر تقرير مراقب الدولة بتاريخ ٢٥,٤,٢٠٠٤ والذي صادق ووثق ما كان معروفا منذ زمن في إسرائيل. الوزير هنغبي عندما كان وزيرا لجودة البيئة، عين وبشكل منهجي مقربيه السياسيين والشخصيين في وظائف في وزارته. ("هارتس"، ٢٧/٨/٢٠٠٤: ب١). طلب المستشار القضائي بفتح التحقيق في قضية هنغبي. استقال هنغبي من وزارة الأمن الداخلي ريثما ينتهي التحقيق وعينه شارون وزيرا بلا حقيبة.

٤- الحكم المحلي

إذا كانت الحكومة هي الفرع التنفيذي على المستوى القطري والعالمي لسياسة إسرائيل، فالحكم المحلي هو الذي يدير الشؤون البلدية في معظم مجالات الحياة وله صلاحيات واسعة جدا.

الحكم المحلي في إسرائيل هو امتداد واستمرار وتطوير للحكم المحلي الذي تبلور في فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، حيث لعب دورا مهما في ظل غياب حكومة مركزية يهودية، فجاء الحكم المحلي للقيام بالعديد من المهام للمجتمع اليهودي الاستيطاني في معظم مجالات الحياة، منها: الإدارية، المالية، التعليم. بكلمات أخرى، بالإمكان اعتبار الحكم المحلي شكلاً من الحكم الذاتي لليهود في ظل حكومة الانتداب. وبعد قيام الدولة، استعانت الحكومة اليهودية الناشئة في إسرائيل بالسلطات المحلية، لملء الفراغ الذي خلفه الانتداب.

في إسرائيل يوجد ثلاثة أنماط من مجالس الحكم المحلي: ١. المجالس المحلية ٢. المجالس الإقليمية، والتي تضم عدداً من المستوطنات ٣. البلديات. نمط المجلس بالأساس يُحدد وفقا لعدد السكان. فالبلدية تُمنح للتجمع السكني

الذي يزيد عدده عن ٢٠،٠٠٠ نسمة، بالإضافة إلى شروط أخرى.

في إسرائيل اليوم، حوالي ١٥٠٠ سلطة محلية وتتعدى وظائفها تقديم الخدمات الحياتية (مثل المياه، صيانة الطرق، التعليم، المتنزهات. .الخ)، بل هي قاعدة أساسية لتجنيد القيادات وانطلاقها فيما بعد للسياسة القطرية، وهي حلقة الوصل ما بين القيادات السياسية القطرية وجماهيرها.

جرت الانتخابات الأخيرة للحكم المحلي سنة ٢٠٠٣. ميزها، وخاصة بين اليهود، نسبة المنخفضة جدا (فقط ٤١٪). في الوسط العربي كانت النسبة أعلى بكثير، لأن الحكم المحلي ما زال الحلبة السياسية الأساسية لتأثيرهم ولكسب معيشتهم (للتفاصيل حول السلطات المحلية انظر في هذا التقرير إلى مقال أسعد غانم)، حيث وصلت ونسبة التصويت في انتخابات ٢٠٠٣ إلى ما يقارب ٩٠٪. وأظهرت النتائج أن القوائم الحمائلية والطائفية فازت بأغلب المقاعد ورئاسة المجالس والبلديات. ما زالت السلطات المحلية العربية تعاني من سوء الإدارة والتعيينات على أساس عائلي وطائفي، وقضايا الفساد الكثيرة، ضائقة مالية خانقة سببها التمييز في تخصيص الميزانيات، وأيضا بسبب سوء الإدارة.

بسبب الوضع الاقتصادي السيئ في إسرائيل، تُعاني السلطات المحلية من أزمة مالية خانقة إلى حد أن كثيراً منها لا تستطيع دفع رواتب الموظفين لأشهر طويلة.

بعد نشر الميزانية لسنة ٢٠٠٥، أعلنت الهستدروت (اتحاد نقابات العمال) نزاع عمل في جميع السلطات المحلية، وذلك احتجاجا على التأخير بدفع رواتب حوالي ١٥ ألفاً من عمال السلطات. مركز الحكم المحلي يطالب بـ٣ مليارات شيكل إضافية لميزانية السلطات المحلية ونصف مليار آخر إضافة إلى التربية والتعليم ("هآرتس"، ١٦/٨/٢٠٠٤: أ٢).

هذه الأمثلة تبين حدة الأزمة التي تعيشها السلطات المحلية في إسرائيل، وتبين مدى عدم رضاها من السياسة الحكومية الاقتصادية.

تميزت سنة ٢٠٠٤ بالإضرابات التي قامت بها السلطات المحلية أو الأجسام المتعلقة بها:

- في الأول من أيلول ٢٠٠٤، ١١٠،٠٠٠ من عمال السلطات المحلية يبدؤون إضرابا دون تحديد المدة. الإشكالية هي عدم دفع الرواتب لعمال الكثير من السلطات المحلية، لفترات تجاوزت احيانا السنة. سبب آخر للإضراب هو تقليص ميزانية السلطات المحلية لسنة ٢٠٠٥، إقالة المئات من العمال في السلطات التي تعاني من العجز المالي والظروف السيئة لصناديق التقاعد ("هآرتس"، ١/٩/٢٠٠٤: أ١٠.
- في تاريخ ٢٠/٩/٢٠٠٤ اضربت معظم خدمات الدفن في إسرائيل لأنها لم تتسلم الرواتب منذ أشهر.
- يوم الأحد ٢٨/١١/٢٠٠٤ أعلن وزير الداخلية، المسؤول عن السلطات المحلية، أبراهام بوراز عن استقالته من الحكومة، معللا ذلك بأنه في الوقت الذي تقف فيه السلطات المحلية على حافة الانهيار، يدفع اريئيل شارون مئات الملايين من الدولارات للأحزاب المتدينة مقابل التصويت معه على ميزانية الدولة في الكنيست.

٥- الجانب القضائي وقوانين جديدة لها إسقاطات على المشهد السياسي

لا شك أن جهاز القضاء الإسرائيلي له مميزاته، ابرزها عدم وجود دستور مكتوب يمكن السلطة التنفيذية من اللجوء

إلى الأحكام العسكرية وقوانين حالة الطوارئ، والذريعة المتداولة في الخطاب الإسرائيلي هي الأمن.

ووفقا للقانون الإسرائيلي فان جهاز القضاء هو جهاز مستقل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. يُعتبر الجهاز القضائي في إسرائيل جهازا قويا وفاعلا، وخاصة محكمة العدل العليا، والتي تتدخل في الكثير من المسائل التي لها إسقاطات سياسية واجتماعية.

فمن الواضح أن هنالك لجوءاً كبيراً للمحاكم الإسرائيلية في قضايا متنوعة، لأن القوانين الأساسية لم تغط الكثير من القضايا في الدولة، وفي ظل تصاعد ازدياد تدخل القضاء بادرت الحكومات المختلفة لتشريع القوانين، وذلك للحد من صلاحيات المحاكم.

في شباط ٢٠٠٤ عُين مني مزوز مستشارا قضائيا للحكومة، مزوز لم يكن المرشح الوحيد، وفي البداية لم يكن من ذوي الحظ الأوفر في الفوز. على سبيل المثال، يوسف لبيد وزير العدل السابق واريئيل شارون، رئيس الحكومة، رأيا بأن يورام ترفوفيتش هو المرشح الافضل. (www.haarez.co.il/pages/SHAetPE.jhtml?itemNO=362018). ترفوفيتش ليس صاحب خبرة قضائية كبيرة، ولكن كان بإمكانه أن يدفع الأجندة الاقتصادية لسوق حرة، وان يزيل الكوابح التي وضعها المستشار القضائي السابق.

في حزيران ٢٠٠٤ ومن خلال فحصه لقضية "الجزيرة اليونانية" المتورط فيها شارون بتقبل الرشوة، انتقد مزوز عدنه اربيل، النائبة الرئيسية للمستشار القضائي بشدة حول معالجتها هذا الملف. هذا النقد فُهم على انه اتهام ضد النيابة العامة برمتها. الانتقاد الأساسي ضد اربيل هو أنها أشارت إلى الهدف مسبقا وعملت على هذا الأساس ("هارتس"، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٤: أ٤).

لا شك أن النقد بهذه الطريقة وهذه الحدة للنيابة العامة ضربة أخرى قوية للقضاء الإسرائيلي الذي تلقى ضربات من أطراف مختلفة على مر السنين. وهذا من شأنه أن يهز القضاء ويؤثر على الديمقراطية ومن ثم ثقة الجماهير بنزاهة القضاء.

قضية قضائية أخرى لها إسقاطات سياسية، هي قضية تعيين أربع قضاة لمحكمة العدل العليا، ومن بين المرشحين للمنصب كانت النائبة عدنه اربيل. رغم الزوبعة الجماهيرية التي أثارها ترشيح اربيل والنقاش السياسي الحاد الذي لم تشهد مثله إسرائيل منذ سنوات طويلة، إلا أنها اختيرت في النهاية على أن تكون قاضية عدل.

في هذه السنة سُنت قوانين لها إسقاطات مباشرة على المشهد السياسي الإسرائيلي. منها:

٥-١ قانون "إخلاء تعويض"

بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٤ صادقت الحكومة بغالبية ١٣ وزيرا وباعتراض ٦ وزراء على اقتراح قانون التعويض للمستوطنين ("هآرتس"، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٤: أ١). في تاريخ ٣/ ١١/ ٢٠٠٤ صادقت الكنيست على القانون في القراءة الأولى. (www.binyamin.org.il/ MatteBinY_He/news.asp) هذا القانون ينظم دفع التعويضات للمستوطنين عند إخلائهم من قطاع غزة وشمالي الضفة الغربية خلال عملية الفصل عن الفلسطينيين ("هارتس"، ١/ ١١/ ٢٠٠٤: أ٣). بعض المستوطنين في القطاع سيحصل على ٧٥٠،٠٠٠ دولار وآخرون على ٣٥٠،٠٠٠ دولار ("هآرتس"، ٢/ ١١/ ٢٠٠٤: أ٧).

٥-٢ قانون المواطنة

في صيف ٢٠٠٤، عدّلت الكنيست قانوناً يفرض قيودا صعبة على حرية زواج المواطنين العرب في إسرائيل. ووفقا لهذا للتعديل لا يستطيع المواطن/ ة العربي/ ة في إسرائيل الزواج من فلسطيني/ ة من الاراضي الفلسطينية المحتلة. هذا التعديل بادرت إليه الحكومة وفقا لتوصية الاستخبارات الإسرائيلية، التي ادّعت أنه "منذ العام ٢٠٠١، ظهر ٢٣ مواطنا متورطين بمساعدة فعلية لعمل معاد، وهؤلاء حظوا بمكانة ساكن عن طريق لم الشمل". في أعقاب هذه التوصية وبدون نقاش جماهيري لائق، قررت الكنيست منع لم شمل العائلات منعا باتا. إجابة محكمة العدل كانت أن هذا القرار مؤقت فقط. قانون المواطنة كان من شأنه الموازنة ولو قليلا مقابل التمييز النابع من قانون العودة، وكل مس بهذا القانون (أي قانون المواطنة) يبعد إسرائيل أكثر عن مبادئ الديمقراطية ("هآرتس"، ١٩/ ٧/ ٠٤: أ٨).

٥-٣ اقتراح قانون- بديل لزواج مدني

حضرت لجنة بار-أون الائتلافية والمنشغلة بمسألة الزواج المدني، والتي يعتبر حزب المفدال المتدين شريكاً فيها، مسودة قانون بالإمكان تعريفها على أنها بديل للزواج المدني ("هارتس"، ١٠/ ٦/ ٢٠٠٤: ب٣).

وفقا لهذا الاقتراح، المصطلح الذي سيُستعمل وفقا للقانون هو "الشركاء" وليس "الزواج". سيكون هنالك مساران واللذان بواسطتهما يستطيع الناس أن يتزوجوا: الزواج- المصطلح المخصص للطقوس الدينية، أو تسجيل مدني. الإمكانية بأن يُسجل الأشخاص كأزواج بغير واسطة الحاخامية تنطبق على كل مواطن إسرائيلي. هنالك اختلاف في الرأي بين الكهنة اليهود أنفسهم. حتى الحاخام بكشي دورون، الحاخام الرئيسي لإسرائيل سابقا، دعم مسودة الاقتراح.

٥-٤ مسودة قانون- دفع لعمال السلطات المحلية

في تاريخ ٨/ ٦/ ٢٠٠٤، وافقت لجنة المالية على اقتراح قانون يمكن تحويل دفع الرواتب إلى موظفي السلطات المحلية بدون أن تصادر هذه الأموال لإطراف لها ديون على السلطات المحلية. ولكن قرر وزير الداخلية وضع شروط على السلطات المحلية التي ستنتفع من هذا القانون. في مسودة القانون يظهر تقييد على الاستقلال الإداري لرؤساء البلديات والمجالس المحلية. وفقا لمسودة الاقتراح يستطيع وزير الداخلية إقالة الرئيس والمجلس البلدي وتعيين لجان معينة في تلك المجالس التي لا تنجح في بلورة برامج شفاء في غضون ثلاثة أشهر ابتداء من دخول القانون حيز التنفيذ ("هآرتس"، ٩/ ٦/ ٢٠٠٤: أ١٢).

جاء هذا القانون ليحمي العمال في السلطات المحلية، لكي لا تستخدم المجالس البلدية رواتبهم لسد ديونها.

القسم الثاني

بعد إعطاء صورة شاملة ومفصلة حول المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل ٢٠٠٤، في القسم الثاني من التقرير سنطرح ونحلل الأحداث المركزية في المشهد السياسي والحزبي. الأحداث المركزية لهذه السنة: استمرار وهن معسكر اليسار؛ هيمنة الحزب الحاكم؛ التراجع في الديمقراطية وازدياد العنصرية؛ سياسة الاغتيال وسياسة الفصل.

١- استمرار وهن معسكر اليسار

يعيش ما يُعتبر معسكر اليسار في إسرائيل، والذي كان في مقدمته حزب العمل، حالة وهن شديد، وطروحاته لا تلقى الترحاب كما كان عليه الأمر في الماضي. فهذا الحزب الذي أقام اسرائيل وبنى مؤسساتها المختلفة، وخرّج ابرز قياديها، ليس بذي فاعلية في ما المرحلة على الساحة السياسية، وهذا حدا بالبعض إلى القول انه حزب غير ذي صلة على المشهد السياسي. فهذا الحزب يعاني من خلافات داخلية كبيرة ويفتقر إلى قيادي من الرعيل الثاني له هيبته ووقاره وجاذبيته. فبعد استقالة عميرام متسناع من رئاسة حزب العمل في أيار ٢٠٠٣ اثر الهزيمة النكراء في انتخابات الكنيست، أُنتخب شمعون بيريس زعيما مؤقتا لمدة عام. وتدل العودة إلى زعيم عجوز مثل بيريس على مدى الإعياء والأزمة التي يعيشها الحزب. وحزب العمل "حزب كثير "الرؤوس" لا أجندة سياسية له مع أزمة مالية خانقة، وقائده الراهن عجوز سياسي يلهث للانضمام لحكومة صديقه اريئيل شارون، حيث ظفر بمقعد وزارة الخارجية تحت شعار "الحرص على تأمين الانسحاب من غزة وتغيير الأولويات المالية" (www.almash-had.org/viewarticle.asp?articalid=1803). إشكالية هذا الحزب ليست قيادية فقط، وإنما أيضا افتقاره إلى أجندة سياسية تُعطي أملاً للإسرائيلي بالخروج من دوامة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وأيضا هنالك عدم الثقة بين الجمهور وحزب العمل بسبب نظرته الاستعلائية نحو الطبقات الفقيرة.

إلى جانب كل الأمور التي ذُكرت، ساهم ايهود باراك، رئيس الحكومة السابق، بهدم موقف اليسار وسياسته عندما أعلن بعد محادثات كامب ديفيد وطابا أنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام، زد على ذلك أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية وخاصة عسكرتها، وكونها طالت المدنيين الإسرائيليين في المدن الإسرائيلية أضعفت اليسار الإسرائيلي.

وهنالك من يتحدث عن العمليات التفجيرية الفلسطينية التي أفقدت المواطن الإسرائيلي الأمن الشخصي وأدخلت حالة الهلع في نفوس الإسرائيليين، فاندفع إلى أحضان شارون للاحتماء "البطل القومي" الذي قاد إسرائيل إلى انتصارات كبيرة.

وجاء انضمام حزب العمل إلى حكومة شارون سنة ٢٠٠١ وتولي شمعون بيريس وزارة الخارجية وبن اليعازر وزيرا للدفاع ليبرهن للجمهور الإسرائيلي أنه لا يوجد هوية واضحة المعالم لهذا الحزب ولا يوجد لديه بديل سياسي.

إن إقامة حزب ياحد (سابقا حزب ميرتس) بزعامة يوسي بيلين هي محاولة لإنعاش اليسار وزيادة قوته على الخارطة الحزبية، لكن هذا الحزب حسب الاستطلاعات لن يفوق عدد أعضائه الثمانية في حالة إجراء الانتخابات في الفترة القريبة المقبلة، وهو لن يكون البديل لحزب العمل، ولن يستطيع بمفرده التأثير في السياسة الرسمية.

٢- هيمنة الحزب الحاكم

كشفت نتائج انتخابات ٢٠٠٣ عن تغييرات واضحة على الخارطة الحزبية وقوتها على المشهد السياسي، ففوز الليكود الساحق في الانتخابات، وتحول حزب العمل إلى حزب متوسط الحجم، أدخل إسرائيل حقبة جديدة، وذلك بوجود حزب متنامي القوة، ولكن ليس حزبا مهيمنا حسب التعريف للحزب المهيمن الذي يحظى بغالبية الأصوات لفترة طويلة من الزمن. وهذا الحزب يحتل مكاناً رئيسياً في كل الحسابات الائتلافية للحكومة، وهو مرتبط بحدث مركزي في تاريخ الدولة في سنواتها الأولى. كان النظام الحزبي نظاما حزبيا مهيمنا، وحافظ حزب مباي بزعامة بن غوريون على هيمنة الحزب الواحد حتى سنة ١٩٧٧، أي قرابة ثلاثة عقود، ومناحيم بيغن، رئيس حزب الليكود، أصبح شرعيا عند انضمامه لحكومة مباي سنة ١٩٦٧ (أريان، ١٩٨٩: ١٩٢-٢٢٢).

هذا يعني أننا في بداية عهد سياسي جديد في إسرائيل إذا استمر هذا النهج مستقبلا. التغيير الأساسي هو بداية لهيمنة حزب الليكود اليميني على المشهد السياسي الإسرائيلي. هذه النتائج انعكست في الائتلاف الحكومي الذي أقامه شارون من اليمين المتطرف والمفدال (حزب ديني يميني-متطرف) مع حزب شينوي والذي أعضاؤه من المركز ومن يمين الخارطة السياسية والذي يمتاز ببراغماتية سياسية.

لا شك أن السياسات الحكومية الداخلية والخارجية يمكن تفسيرها على أن الجمهور الإسرائيلي راض عن هيمنة وشرعية حزب الليكود، ومن ثمة سياسته وخاصة الخارجية كما سنبين لاحقا.

وبداية هيمنة اليمين تأتي على خلفية فشل اليسار في إرساء السلام الذي وعد الإسرائيليين به، وأيضا عدم استتباب الأمن. لقد كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية من أصعب الفترات التي عاشها الإسرائيليون، ولأول مرة في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني المسلح يشعر الإسرائيلي بعدم الأمان من ضربات المنظمات الفلسطينية. ولجأ إلى اليمين بحثاً عن الأمن والأمان، ولأن شارون قال، وما زال يقول، لا عملية سلمية مع "الإرهاب الفلسطيني".

٣- التراجع في الديمقراطية وازدياد العنصرية

منذ قيام إسرائيل، أكدت وثيقة الاستقلال على أن إسرائيل دولة اليهود ودولة يهودية ودولة ديمقراطية. رغم هذا التأكيد، ظل العنصر الإثني للدولة طاغياً على جميع مناحي الحياة وعلى السياسة الإسرائيلية. تحاول إسرائيل عبر سياستها وأحزابها تعزيز فوقية اليهود في الدولة بجميع الوسائل وإخراج العرب من دوائر التأثير في المشهد الإسرائيلي العام. صحيح أن العرب موجودون في الكنيست وفي مؤسسات الدولة الأخرى، ولكن دون تأثير في السياسة واتخاذ القرار، وفتمثيلهم في اللجان البرلمانية هامشي، وهم غير ممثلين في الائتلاف الحكومي. الشرعية فقط للأحزاب اليهودية. فالديمقراطية في إسرائيل ديمقراطية إجرائية (شكلية) وتعاني من عيوب لا حصر لها فيما يتعلق بالعرب. فلصعوبة إدراج الديمقراطية الإسرائيلية تحت أي نمط من الديمقراطيات المعروفة لنا في العالم استنبط البروفسور سامي سموحة، نموذجاً جديداً معترف به هو الديمقراطية الإثنية.

رغم الانفراج الجزئي والبطيء نحو العرب والذي بدأ من السبعينيات من القرن الماضي، وتغير ما في تقسيم موارد الدولة على السكان وتضييق ما للتمييز القائم، إلا أن الديمقراطية لم تصبح ديمقراطية حقيقية وخاصة فيما يتعلق بالعرب.

ففي السنوات الأخيرة، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وصعود اليمين إلى سدة الحكم، حصل تراجع في الديمقراطية الإسرائيلية ووصلت إلى أسفل درجاتها في العقدين الأخيرين، وتنعكس تجلياتها العنصرية في السياسية الإسرائيلية من جهة، والموقف الجماهيري العنصري من حقوق ووجود العرب في إسرائيل من جهة ثانية.

فقط في دورة الكنيست الخامسة عشرة (١٩٩٩-٢٠٠٢)، أجرت الشرطة التحقيق عشرين مرة مع أعضاء كنيست من أحزاب عربية تتعلق جميعها بالانتفاضة. هذا إضافة إلى الاهانات والضرب من قبل الشرطة، منها سبع حالات استدعت العلاج بسبب اعتداء الشرطة (نديم روحانا وآخرون، ٢٠٠٣). وتم التضييق على التيار الإسلامي الذي يرأسه الشيخ رائد صلاح، وتم اعتقاله مع عدد من قيادة الحركة الإسلامية حيث يقبعون في السجون الإسرائيلية منذ سنة ونصف دون صدور حكم عليهم حتى الآن، ومؤخرا عُقدت صفقة تم بموجبها إطلاق سراح ثلاثة معتقلين، على رأسهم سليمان أنطون رئيس بلدية أم الفحم سابقا، ويقضي الشيخ رائد صلاح مع زميل له عدة شهور في السجن. أُسقطت غالبية التهم الموجهة لهم، لأنه لم تكن أدلة دامغة ضدهم. ولا شك أن لهذا السلوك ما يبرره. فالرسالة الواضحة هي أن كل من يرفض إسرائيل كدولة يهودية-صهيونية ويدعم تأييد الفلسطينيين في المقاومة مصيره خارج اللعبة السياسية، وأبعد من ذلك لربما سيقبع في السجن. والتلويح بمقاضاة أعضاء الكنيست العرب أدى إلى صمت العديد منهم أو إلى دخولهم في دور المدافع.

في تموز ٢٠٠٤، عقد المركز الإسرائيلي للديمقراطية مؤتمره السنوي حول الديمقراطية الإسرائيلية في مقر رئيس الدولة، وما عرُض في المؤتمر يظهر بوضوح هشاشة الديمقراطية الإسرائيلية واشكالياتها. ونركز هنا على أهم نتائج المؤتمر حول مقياس الديمقراطية والثقافة الديمقراطية:

١. الصورة التي تتضح من المقاييس المختلفة للديمقراطية أن إسرائيل هي في الأساس دولة ديمقراطية شكلية، ولم تنجح بأن تتبنى مزايا الديمقراطية الجوهرية، زد على ذلك، أنها تعاني من عدم استقرار كبير مقارنة بالديمقراطيات في دول أخرى.
٢. وضع إسرائيل في مجال الحقوق المدنية يثير القلق. والمحافظة على حقوق الإنسان منخفضة، ويوجد تمييز سياسي واقتصادي شديد تجاه الأقلية العربية.
٣. تُعاني الديمقراطية الإسرائيلية من عدم الاستقرار، وذلك بتبدل الحكم بوتيرة عالية جدا، وفي السنوات الأخيرة زاد الوضع سوءا ولم تكمل أية حكومة فترة حكمها.
٤. أما بالنسبة للثقافة الديمقراطية، ففي السنين الأخيرة تدهور الوضع بشكل ملحوظ عند الجمهور اليهودي بالنسبة للمعايير الديمقراطية، وهنالك دعم لقيم ديمقراطية شكلية معينة، وعدم دعم لمضامين ديمقراطية أساسية مثل المواطنة والمساواة، وخصوصا مساواة العرب في الحقوق.
٥. حتى سنة ٢٠٠٣ أكثر من نصف اليهود (٥٣٪ على وجه التحديد) قالوا علانية أنهم يعارضون مساواة تامة للعرب. ٧٧٪ قالوا انه يجب أن تكون أكثرية يهودية في القرارات المصيرية للدولة، اقل من ٣١٪ يؤيدون انضمام الأحزاب العربية للائتلاف الحكومي، والأغلبية تعتقد (٥٧٪) أنه يجب تشجيع هجرة العرب من إسرائيل.

لا شك أن هذه النتائج تبين حقائق أكثر خطورة مما حلله معدو الاستطلاع. بهذا السلوك وهذه القيم الديمقراطية وفي ظل القوانين العنصرية المتزايدة وإلغاء الشرعية عن القيادات العربية، وعلى رأسها القيادة السياسية، يظهر بوضوح أن إسرائيل بتعزيزها لاثنيتها تصبح دولة اثنو-قراطية، كما يقول الباحث أورن يفتاحئيل، وليست ديمقراطية. لأن من يتمتع بحيز واحد من الديمقراطية هم اليهود، والعنصر الليبرالي الذي منحتهم إياه الديمقراطية الإسرائيلية، أي الحقوق الفردية الجزئية، بدأ بالتراجع.

والتصريحات العنصرية حول العرب وقياداتهم أصبحت أحد الطقوس المعهودة في الخطاب الإسرائيلي، وخاصة اليميني الراديكالي، فهذا يحيئيل حزان من حزب الليكود قال عن العرب خلال نقاش في البحث في حجب الثقة عن الحكومة:

"العرب هم ديدان. في كل مكان هم ديدان. من تحت الأرض، من فوق الأرض وفي كل كان. هذه الديدان تلحق الأذى بالشعب اليهودي منذ مئة سنة ونحن نمد لهم يد السلام. ما زلنا لا نفهم أننا نتعامل مع شعب من القتلة، إرهابيين، لا يريدوننا هنا، وبالتالي لن يكون هنا هدوء." (640147/www.new.walla.co.il/?w=/0)

٤. سياسة الاغتيالات والفصل

أدرج هنا سياسة الفصل (بناء الجدار وخطة الانفصال عن غزة) والاغتيالات تحت نفس المظلة لأنها جزء لا يتجزأ من مشروع شارون لفرضه الحل السياسي الذي يتلاءم مع مصالح إسرائيل بمفهومه وبمفهوم اليمين المعتدل. فسياسة الاغتيال هي محاولة للقضاء على القيادة السياسية وذلك لتعمل مستقبلا مع قيادة فلسطينية تستطيع إسرائيل أن تتعايش مع سقف مطالبها. أما بناء الجدار الفاصل فجاء بعدما فشل شارون في وضع حد للمقاومة الفلسطينية في القيام بعمليات داخل إسرائيل، وهو أيضا بمثابة الفرصة الذهبية لفرض حقائق على الأرض. خطة الفصل جاءت لتحقيق مناخ مريح من المساومة السياسية لإسرائيل.

٤ - ١ سياسة الاغتيالات

يُعرف المحامي ميخائيل سفراد الاغتيال بأنه "قتل متعمد ومخطط له على أيدي الجيش، والذي يُقتل لا يشكل أي خطر مباشر، ولو مُسك حيا لكان سيُعرض على القضاء" (www.hagada.org.il). سياسة الاغتيالات هي مسألة مُختلف عليها في إسرائيل، رغم أنها تحظى بدعم كبير من قبل الإسرائيليين. هنالك من يرى فيها الوسيلة الوحيدة لوقف العمليات الفلسطينية، وخاصة التفجيرية منها، ضد الإسرائيليين المدنيين. وهؤلاء يستعملون المصطلح العبري "سيكول مِكاد" (أي إفشال محدد)، بدلا من استعمال مصطلح اغتيال. الهدف من هذه المصطلحات هو إضفاء الشرعية عليها. هنالك من الإسرائيليين من يرى أنها تزيد من العمليات ضد إسرائيل وتبعدها عن طريق السلام.

يعتقد المؤيدون لهذه العمليات أن اغتيال رؤساء الفصائل الفلسطينية، وخاصة العسكرية، سوف يقلل العمليات ضد إسرائيل. المعارضون يقولون انه لو قضى شارون على كل الذين تنوي إسرائيل قتلهم، سترجع إسرائيل بعد فترة

وجيزة إلى نفس الوضع وعليها أن تجد حلا آخر.

يدور النقاش في إسرائيل حول محورين: المحور الأول ان الاغتيالات غير قانونية، وأنه في الحرب "لا يجوز عمل كل شيء"، فبعد مقتل الزعماء السياسيين البارزين من حماس، الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، هنالك من قال ان إسرائيل تدهورت إلى أدنى المستويات الأخلاقية. إن إسرائيل تُحضر الأرضية لخطة الفصل عن طريق تفاقم العداء ودائرة الدم، وبهذا تُحدث تغييراً نوعياً في سياستها العدوانية وتنفذ ما بالإمكان تسميته قتلاً جماعياً رمزياً لشعب (www.hagada.org.il- ١٨/ ٤/ ٢٠٠٤-).

والمحور الثاني: أن سياسة الاغتيالات الإسرائيلية لم تكن لتروي الظمأ الدموي لأي شخص. إنها ثمار الواقع. لولا عمليات الاغتيال لكان الجيش الإسرائيلي قام بالعديد من العمليات المشابهة لعملية "الجدار الواقي" في نيسان سنة ٢٠٠٢. وعلى حد ادعائهم فان الاغتيالات تحمي حياة البشر من الجانب الإسرائيلي ومن الجانب الفلسطيني (www.hagada.org.il- ١٨/ ٤/ ٢٠٠٤-).

تُتخذ القرارات بشأن الاغتيالات في جلسة المجلس الوزاري السياسي-الأمني المصغر، وعلى سبيل المثال فان قرار اغتيال الشيخ أحمد ياسين اتخذ في المجلس الوزاري المصغر قبل أسبوع من التنفيذ. رئيس حزب العمل شمعون بيريس شجب العملية وقال: "انه ربما سيصل الإرهاب إلى مستويات قصوى". أعضاء الكنيست العرب شجبوا عملية اغتيال الشيخ ياسين بشدة وقالوا ان "شارون يُغرق البلاد في الدم". في اليمين كانوا راضين عن العملية وقال يوري شطيرن: "نأمل في أن تكون هذه بداية الاغتيال المنظم للقيادة الإرهابية، بما فيها عرفات". ("هارتس"، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٤: أ١و أ٥)

في أيلول نشرت صحيفة "هآرتس" استطلاعا حول اغتيال قادة حماس، ٦٠٪ من الذين سئلوا أيدوا عملية اغتيال قادة حماس. الاقتراح بقتل عرفات لاقى تأييد حوالي ١٨٪ من الذين سئلوا ("هآرتس"، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٤: أ١و أ٥)، هذا يعني وجود تأييد شعبي إسرائيلي واسع لعمليات الاغتيال.

٤ - ٢ جدار الفصل

المشترك بين جدار الفصل وخطة الفصل أنهما عمليتان أحاديتا الجانب، لم يشارك الطرف الفلسطيني في تقريرهما وتنفيذهما، لأن إشراكه يعني أخذ وجهة نظره في الحسبان، وبناء شراكة لا تخدم مصلحة شارون، وهذا ما لا تريده حكومته.

فكرة جدار الفصل بالأساس أثارها اليسار الإسرائيلي. في شباط ١٩٩٥، عين اسحق رابين، رئيس الوزراء آنذاك، وزير الأمن الداخلي موشيه شاحال، رئيساً للجنة إقامة جدار الفصل. بلورت اللجنة خطة أولية لإقامة "المنطقة الحدودية" والممتدة على طول الخط الأخضر ("هآرتس"، ١١/ ٧/ ٢٠٠٤: أ٢).

لم يرغب شارون واليمين عامة بإقامة أي جدار يفصل بين المناطق المختلفة، لأن في ذلك إشارة لحدود بين طرفين، ولكن تزايد العمليات داخل اسرائيل، أدى إلى أن يغير شارون وجهة نظره بسب الضغوط الجماهيرية عليه.

يبلغ طول الجدار وفقا للخطة النهائية ٧٢٨ كيلومترا، وتم تقليص ٨٠ كيلومترا منه مع بدء جلسات محكمة العدل

الدولية بشأنه، وأصبح طوله ٦٤٨ كيلومتراً ("هآرتس"، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٤). ووفقا لهذا التخطيط سيضم الجدار معظم المستوطنات اليهودية، أكثر من ٨٠ بالمائة، داخل دولة إسرائيل.

رغم أنه كان هنالك تفاهم بين شارون وبوش على عدم الشروع بإقامة الجدار، إلا أن شارون بدأ العمل فيه في بداية سنة ٢٠٠٣.

في تاريخ ٨/ ٧/ ٢٠٠٤ قررت المحكمة الدولية في هاغ أن بناء الجدار هو خرق صارخ للقانون الدولي، وقررت أن على إسرائيل هدم الجدار ودفع التعويضات للمتضررين، لكن إسرائيل، كما هو متوقع، رفضت القرار وقالت أنها ستواصل البناء. ("هآرتس"، ١١/ ٧/ ٢٠٠٤: أ١-٢).

في حزيران ٢٠٠٤ قرر قضاة محكمة العدل العليا الاسرائيلية تغيير مسار الجدار ٣٠ كم من أصل ٤٠ كم في منطقة القدس. وقررت المحكمة أن مسار الجدار يجب أن يوازن بين الاعتبارات الأمنية والاعتبارات الإنسانية.

المستشار القضائي ميني مزوز تبنى التوصية بتطبيق وثيقة جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعين لجنة لفحص إسقاطات حكم المحكمة في هاغ على مسألة الجدار، وأخذت إسرائيل على عاتقها أن تعمل وفقا للبنود الإنسانية في الوثيقة، ولكن لا يوجد أي قرار رسمي بقبولها. ("هآرتس"، ١٣/ ٨/ ٢٠٠٤: أ١).

٤ - ٣ خطة الفصل

خطة الفصل التي اقترحها شارون جاءت في الأساس لنسف خارطة الطريق التي لا يستطيع شارون ولا يرغب في أن يدفع فاتورتها باهظة الثمن حسب رؤيته. فخطة الانفصال والانسحاب من غزة وإخلاء المستوطنات هي بدون شك مرحلة مفصلية في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والصراعات الإسرائيلية الداخلية (للتفاصيل عن الخطة وإسقاطاتها العسكرية والإستراتيجية أنظر تقريري مصطفى كبها ومحمود محارب).

بإيجاز، خارطة الطريق مؤلفة من ثلاثة مراحل أساسية: المرحلة الأولى وقف إطلاق النار، وتطبيع العلاقات وبناء المؤسسات في السلطة الفلسطينية. وهذه المرحلة مفترض أن تشتمل على: إعلان من كلا الطرفين عن وقف العنف والتحريض، وتبدأ السلطة الفلسطينية بمنع العمليات المسلحة، ويُعاد تنظيم وتشكيل قوى الأمن الفلسطينية من جديد. ومع تحسن الوضع الأمني سينسحب الجيش الإسرائيلي تدريجيا إلى مواقعه قبل انتفاضة الأقصى/ أيلول ٢٠٠٠. يُعين رئيس وزراء فلسطيني وله صلاحيات. ونصت الخارطة أن على إسرائيل أن تُخلي جميع المستوطنات المؤقتة التي أقيمت في عهد حكومة شارون، وأن تجمد البناء في المستوطنات. كل هذا كان يجب أن يتم حتى نهاية أيار ٢٠٠٣.

المرحلة الثانية: تُقام دولة فلسطينية بعد إجراء انتخابات ودون الإشارة إلى حدودها، الدول العربية تجدد علاقاتها مع إسرائيل، ويتم انسحاب آخر للحفاظ على تواصل جغرافي للسلطة الفلسطينية. كل هذا كان يجب أن يتم حتى نهاية ٢٠٠٥.

المرحلة الثالثة: اتفاق دائم وإنهاء الصراع: ستشكل لجنة دولية لبدء المفاوضات على الاتفاق النهائي، تستمر الإصلاحات والتعاون، ويتم الاتفاق الدائم بين الإطراف والذي ينهي الاحتلال منذ العام ١٩٦٧ ويكون حل لقضية

اللاجئين، وتسوية في القدس وتحقيق فكرة الدولتين (فترة تحقيق الهدف: ٢٠٠٤-٢٠٠٥) (النص الكامل لخارطة الطريق مُرفق كمحلق في نهاية الكتاب).

في أيار ٢٠٠٣ صادقت الحكومة اليمينية برئاسة شارون على خارطة الطريق، وتضمنت المصادقة بين الأشياء الأخرى، على إقامة الدولة الفلسطينية ("هآرتس"، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٣: أ١-٢). قمة التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين انعكست في تفكيك المستوطنات وخلق تواصل جغرافي فلسطيني، رغم أن الموافقة الإسرائيلية على خارطة الطريق، أُرفقت ب- ١٤ تحفظاً أساسياً، إلا أن شارون على ما يبدو غير راغب أو غير قادر على دفع هذه الفاتورة السياسية. لكنه من ناحية أخرى، مُجبر على القيام بخطوة سياسية، لأسباب داخلية منها الوضع الاقتصادي والعنف المستشري في المجتمع الإسرائيلي، وأيضا عالميا لا يستطيع شارون ضرب خارطة الطريق عرض الحائط. فبوساطة شريكه الأميركي الرئيس بوش عمل شارون جاهدا في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات على نزع الشرعية عن الشريك الفلسطيني، وانتزع من بوش حقه في اتخاذ خطوة أحادية الجانب للانفصال عن الفلسطينيين.

أدى "إعلان بوش" لردود فعل سلبية من الجانب الفلسطيني وذلك لمعارضة بوش حق العودة والانسحاب التام إلى حدود ١٩٦٧ (www.nfc.col.il-15.4.2004) (للتفاصيل انظر تقرير محمود محارب حول إعلان بوش باعتباره محطة مهمة في مسيرة التسوية السياسية وتطور العلاقات الإسرائيلية-الاميركية وتدهور العلاقات الأميركية-الفلسطينية (أنظر إلى المحلق المرفق في نهاية الكتاب حول النص الكامل لإعلان بوش). القمة الأخرى في التحرك السياسي هي الخطة للانفصال عن الفلسطينيين التي طرحها شارون في نيسان ٢٠٠٤ وإخلاء قطاع غزة من المستوطنات اليهودية وأربع مستوطنات في شمالي الضفة الغربية.

في حزيران ٢٠٠٤ صادقت الحكومة على خطة شارون للفصل. أقال شارون وزيرين من حزب الاتحاد القومي المتطرف لأنهما عارضا خطته ولكي يضمن أغلبية في الحكومة. حزب المفدال ضغط على شارون بأن يلغي الإقالات مقابل بقائهم في الحكومة (www.ynet.co.il). وعارض الخطة كثير من أعضاء حزب الليكود، أبرزهم الوزيران عوزي لنداو وميخائيل رتسون، اللذان تغيبا عن جلسة تصويت حجب الثقة عن الحكومة بشأن خطة الانفصال، ورغب شارون بفصلهما من الوزارة إلا انه تخوف من حدوث تمرد في حزبه ("هارتس"، ١٥/ ٦/ ٢٠٠٤).

أما حزب المفدال فثلاثة من أعضائه صوتوا مع حجب الثقة، وثلاثة لم يشتركوا في التصويت. وردا على هذا السلوك قال الوزير المفدالي اور-ليف: "قررنا أن يكون التصويت ضميريا ونبقى في الائتلاف، ولكننا معارضون لخطة الفصل" ("هارتس" ١٥/ ٦/ ٢٠٠٤: أ٢). حزب العمل أعطى لشارون ما يُسمى بـ"شبكة الأمان".

لفهم طرح خطة الفصل علينا أن نأخذ بالحسبان السياقات السياسية والشخصية في إسرائيل، وأيضا الحلبة السياسية في العالم. ذهب الكثير من المحللين في إسرائيل إلى القول ان عمل شارون الدؤوب للفصل هو محاولة لإزاحة الأنظار عن قضايا الفساد المتورط بها، وهدفه هو الحفاظ على كرسيه. ولكن الحقيقة تُقال أن هنالك بلبلة واضحة في اسرائيل حول خطوات شارون السياسية غير المتوقعة، كما عبر عنها الصحافي الكبير في جريدة "يديعوت احرونوت" عوفر شيلح:

الأيام الأخيرة كانت أياماً صعبة وبخاصة للمحللين السياسيين، ليس فقط لان أي تنبؤ، لم يكن صحيحا لأكثر من ساعات معدودات، وإنما لأنه كان هنالك شعور بأن كل شيء يجري في حلقات مفرغة. وأثبتت الحكومة بأنها

مسؤولة وبشكل رئيسي عن تزويد متواصل للتسلية الرخيصة- وهذا أمر مؤسف. (www.ynet.co.il).

سُمعت أيضا أصوات مغايرة في إسرائيل تقول انه لا يوجد أي تحايل، والتاريخ يعلمنا أن الليكود فقط يستطيع أن ينتصر على الليكود كما حدث في الانسحاب من سيناء. يوئيل ماركوس، أحد الصحافيين البارزين في إسرائيل، قال: "رغم تاريخ شارون المُراوغ، لا أعتقد أن في عملياته أية حيل، أو مناورة للحفاظ على كرسيه- فمدة رئاسته مؤمنة إلى ٢٠٠٧" ("هارتس"، ٨/ ٦/ ٢٠٠٤: أ١).

رغم أن شارون ذهب إلى خطة الفصل، وبمفهومه، هذا هو أقل ثمن تستطيع إسرائيل دفعه مقارنة بخارطة الطريق، يواجه شارون معارضة داخلية شديدة جدا من حزبه، إما لأسباب شخصية كما هو الحال مع بنيامين نتنياهو، وزير المالية، أو سلفان شالوم وزير الخارجية، أو لأسباب أيديولوجية. سُمي هؤلاء المعارضون بالمتمردين في حزب الليكود، في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٤، أحضر شارون خطته للقراءة الأولى في الكنيست وفازت بأغلبية الأعضاء (٦٧ مؤيدا و ٤٥ معارضا)، ولكن حوالي نصف حزبه (١٨ من أصل ٤٠ نائبا) امتنع عن التصويت. وشكل هذا السلوك السياسي شرخاً عميقاً في حزب الليكود، وظهرت مطالبة قوية باستفتاء حول الخطة لرأب الصدع الذي يهدد وحدة حزب الليكود. وهدد نتنياهو بترك الحكومة إن لم يستجب شارون لهذا المطلب. وكان هنالك تخوف حقيقي بأن يحدث انشقاق في الحزب ("هارتس"، ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٤: أ٥). ورغم كل الضغوطات والتهديدات إلا أن شارون لم يستجب لمطلب الاستفتاء، وبنيامين نتنياهو لم يترك الحكومة لأنه لم ير أي دعم من حزبه لمساره هذا، وتزامن هذا مع رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي أعطاه السلم للهبوط، مدعيا بأن الظروف الآن تغيرت.

ماذا نتعلم عن المشهد السياسي والحزبي في العام ٢٠٠٤؟

بعد وصف الخارطة الحزبية وطرح الأحداث المركزية على المشهد السياسي، يبقى السؤال ماذا نتعلم عن هذا المشهد في سنة ٢٠٠٤؟

- بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة وعدم نجاح الحزبين الكبيرين في إسرائيل في إرساء السلام في المنطقة، وتورط شخصيات سياسية إسرائيلية بارزة في قضايا الفساد والرشاوى، تُعاني الكنيست، الجسم المشرع في إسرائيل، من عدم ثقة الجمهور بها. في استطلاع اجري على يد منظمة الشفافية العالمية (International Transparency) ونفذته شركة الاستطلاعات العالمية "جالوب"، والذي قارن بين الفساد في ٦٤ دولة في العالم، من بينها إسرائيل، تبين أن الأحزاب في إسرائيل هي الأكثر فسادا (٤,٣ على سلم من ٥ درجات) والمعدل العالمي ٤ درجات. ويعتقد ثلثا المستجوبين الإسرائيليين أن السياسة المحلية مصابة بالفساد بشكل كبير، وبمستوى يشابه تايوان وكوريا الجنوبية. أما الكنيست فقد أُعتبرت كثاني جسم فاسد، وكانت درجتها ٤,١. وما يُفهم من الاستطلاع أن الجمهور الإسرائيلي يعتقد أن الفساد المستشري في مجتمعه يقلقه أكثر من الفقر، وجودة البيئة والعجز المالي، وهم أيضا قلقون منه أكثر من "الإرهاب"، العنف والبطالة. (www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=512849).

- رغم أن انتخابات ٢٠٠٣ أسفرت عن فوز اليمين الساحق وهزيمة نكراء لليسار، إلا أن ذلك لا ينبئ بالاستقرار

السياسي في إسرائيل. ففي البداية أقام شارون حكومة يمينية صرفة، إلا أنها سرعان ما انهارت، وشكل حكومة مع العمل وحزب يهدوت هتوراه الحريدي. وتكشف لنا السياسة الإسرائيلية عن تفكك في الخارطة الحزبية، وذلك لان إسرائيل تعيش حالة انهيار الأيديولوجيات الحزبية التي بنت نفسها عليها لعقود وفقا لهوية الأحزاب. فنرى أن أيديولوجية "ارض إسرائيل الكبرى" تحطمت على ارض الواقع، واليمين المعتدل يقر بهذا الوضع وهو ذاته يعمل على إيجاد حلول عملية للصراع مع الفلسطينيين، كما رأينا خطة شارون للانفصال. أما الأحزاب العقائدية اليمينية فهي في تخبط وأزمة حقيقية لان هنالك مجريات على المشهد السياسي تناقض إيديولوجيتها، وجل ما تجيده حالياً سياسة اللاءات. أما اليسار فلا يوجد لديه البديل السياسي ويدور في فلك شارون، ويعاني أزمة قيادة صعبة. وهنالك من المحللين من يُرجع أزمة القيادة في حزب العمل إلى منتصف السبعينيات من القرن الماضي عندما غرق في صراعات القيادة بين بيريس ورابين واستمر ذلك قرابة العقدين، وهذا الصراع لم يؤهل قيادة من الصف الثاني في الحزب وإدخال عناصر جديدة وذات مصداقية وشعبية.

● هناك محاولة في اليسار للعودة إلى مقدمة المشهد الإسرائيلي والتأثير فيه. فيوسي بيلين، رجل حزب العمل سابقا، وأحد مهندسي أوسلو وأحد المبادرين إلى وثيقة جنيف، ظل وراء الكواليس مدة طويلة، ولاحقا أقام حزب ياحد، الذي يريد أن يرتقي إلى موقع أمامي في معترك الحياة السياسية. ويتوقع هو لحزبه أن يحتل الموقع الذي احتله حزب العمل على الساحة الإسرائيلية لسنوات طويلة، وتشكيل البديل لحكم اليمين الإسرائيلي في المرحلة القادمة. هذه الحركة ستستقطب الأصوات من حزبي العمل وشينوي، وستحاول كسب أصوات عربية ممن خاب أملهم من اليسار الإسرائيلي، ويرون في يوسي بيلين رجلاً بالإمكان الوثوق به بسبب مثابرته في كل المراحل على الحل السلمي مع الفلسطينيين. لكن الاستطلاعات تبين أن هذه التوقعات ما زالت حلما أكثر من قربها إلى الواقع. وكما يرى المحللون السياسيون فان هذا الحزب سيتنافس على أصوات الطبقات المتوسطة من المصوتين أصلا لحزب العمل وحزب شينوي ("هآرتس"، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٤). جميع الاستطلاعات تبين أن اليسار الإسرائيلي لن تتعزز مكانته في الانتخابات القادمة، وهذا يبين أن وهن اليسار على الساحة الإسرائيلية له جذوره العميقة.

● الهبوط الحاد بنسبة تصويت العرب يضع الكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل مشاركتهم السياسية. على ما يبدو، حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، أخذ العرب مواطنتهم على محمل الجد بأنهم قادرون على تحقيق مواطنة متساوية. وبينت الأحداث على الساحة السياسية والحزبية وهبة تشرين الأول سنة ٢٠٠٠، بينت لكثير من العرب أن تحقيق مواطنة جوهرية في هذه الدولة عملية شبه مستحيلة، وليس ذلك فقط، فهنالك محاولة لإلغاء الشرعية عن قيادتهم المشاركة في اللعبة السياسية. والسؤال المطروح والمفتوح: ماذا سيفعل العرب سياسيا عندما سيصلون إلى قناعة أن السياسة القطرية والمشاركة فيها ما هي إلى لعبة شكلية ولا فائدة منها؟ هل سيبدأون بإقامة القيادة المحلية البديلة وبناء المؤسسات البديلة؟

● بعد المصادقة على خطة الفصل في الحكومة والكنيست واستقالة حزب شينوي من الحكومة، وإقامة حكومة الليكود-العمل-المتدينين الحاريديم (من حزب يهدوت هتوراه) سيتبين إمكانية تنفيذ خطة الفصل تكاد تكون مستحيلة، وخاصة إن لم يقم شارون بتنفيذ خطته بخطى حثيثة. باعتقادي في ظل هذه المعطيات سيكون عمر الحكومة الحالية قصيراً وستجرى انتخابات مبكرة قبل موعدها المحدد في منتصف ٢٠٠٦. وحتى لو جرت الانتخابات قريبا، يتوقع المحللون السياسيون أن الخارطة الحزبية ستكون قريبة جدا مما هي عليه اليوم. وهذا أيضا ما تؤكده جميع الاستطلاعات. هنالك من يرى أن بداية هيمنة حزب الليكود واليمين على السياسة الإسرائيلية ليست حالة عابرة، أي ليس فقط تعبيرا عن خيبة الآمال من اليسار وسياسته مع الفلسطينيين وتفجر الانتفاضة الثانية، وإنما هناك تغيرات بنيوية عميقة في المجتمع الإسرائيلي، بالانزياح نحو اليمين.

● بعد اندلاع انتفاضة الأقصى أصبح الخطاب السياسي لأعضاء الكنيست العرب أكثر حدة ونقداً للمؤسسة الإسرائيلية السياسية والعسكرية، وبالمقابل فلم يحظ أعضاء الكنيست العرب على الإطلاق بشرعية في الكنيست وخاصة بين اليمين. وبسبب ضعف اليسار، وخاصة في السنوات الأخيرة، بدأ الكثير من أعضاء الكنيست من اليمين يشكك في شرعية وجود أعضاء الكنيست العرب داخل الكنيست. وكما يقول ميخائيل ايتان من حزب الليكود: "أعضاء الكنيست العرب هم من موفدي الإرهاب. وموفدو الإرهاب يجب أن يقبعوا في السجن وليس في كنيست إسرائيل." (من الموقع البيتي لميخائيل ايتان: www.miki.org.il). وصف أعضاء الكنيست العرب بكلمات نابية ووصفهم بـ"الإرهابيين، والمخربين... " جزء لا يتجزأ من قاموس أعضاء الكنيست اليمينيين. وفي آذار ٢٠٠٤ شبّه عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان عصام مخول، العضو في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بمحمد ضيف، أحد كبار قادة حماس العسكريين والمطلوب لإسرائيل منذ سنوات.
(22-html?tag=17.00-www.nfc.co.il.archive/oo1-D41933) "

● أما على الصعيد الأشخاص ودورهم، نرى أن نتنياهو وباراك، رئيسا حكومة سابقان لم ينهيا فترات حكمهما لأنهما اتهما بسوء إدارة البلاد وهُزما هزيمة نكراء عند ترشحهما في المرة الثانية لرئاسة الحكومة، وعملان الآن بجد للرجوع والتنافس في أحزابهم. تشير الاستطلاعات إلى أن شارون هو القائد دون منازع ونتنياهو لا يستطيع منافسته. أما بالنسبة لباراك، فبالرغم من فشله على الساحة السياسية والحزبية (داخل حزبه)، إلا أن عودته إلى صدارة الحزب غير مستحيلة. ورغم العقبات الكثيرة، إلا أن الأزمة القيادية في حزب العمل يمكن أن تُعيد باراك إلى قيادة الحزب، خاصة أن شمعون بيريس لا يزال الأول على قائمة حزب العمل، ولكن إذا تنافس باراك معه وجاء في المرتبة الثانية سيكون هذا بمثابة الخطوة الأولى للوصول إلى المرتبة الأولى كما يفعل نتنياهو في حزب الليكود.

● إن فهم المشهد السياسي الإسرائيلي الحالي يتطلب بلا شك فهماً عميقاً للخارطة الحزبية من جهة، وشخصية شارون من جهة أخرى. وخطة الفصل والجدار الفاصل وسياسة الاغتيالات ما هي إلا لبنات في مشروع واضح

المعالم لدى شارون. وهو يستعمل هذه الأدوات لممارسة الضغط على الفلسطينيين من اجل إرغامهم على اتفاقيات مستقبلية مريحة جدا لإسرائيل.

يقول كميرلينج في كتابه "politicide" إن شارون رجل مهمة واحدة "الإبادة السياسية للشعب الفلسطيني". ويعرف كميرلنج الإبادة السياسية بأنها عملية تضم مجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية والعسكرية تهدف إلى إنهاء الوجود السياسي والوطني لمجموعة من البشر، وإنكار أية إمكانية لتقرير المصير. إن الاغتيالات، والمجازر الموضعية، وقطع رأس النخبة، والتدمير الجسدي للمؤسسات والبنى التحتية العامة، ومصادرة الأراضي، والتجويع، والعزل الاجتماعي والسياسي، والتطهير الاثني الجزئي، إن هذه العناصر كلها تشكل الأدوات الرئيسية المستخدمة من أجل التوصل إلى هذا الهدف. (نقلا عن المشهد الإسرائيلي (www.almash-had.org/viewarticle.asp?articalid=1335

ويقول كميرلينج أيضا إن خصوصية المشروع الصهيوني هي التشتيت، والإبعاد، والإنكار، والإلغاء السياسي. فانتصار اليمين الساحق في انتخابات ٢٠٠٣ أعطى لشارون حرية وفرصة كبيرة لتنفيذ مشروعه، وبدأ ذلك بإلغاء الشرعية عن الشريك الفلسطيني، ثم في عمليات الاغتيالات المكثفة، والبدء بالجدار العازل، وأخيرا أطل علينا بخطة الانفصال من جانب واحد.

ويقول محمد بركة، رئيس كتلة الجبهة الديمقراطية-الحركة العربية للتغيير "إن مشروع شارون المركزي يتلخص في ثلاثة محاور:

١-القضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية.

٢-القضاء على إمكانية إقامة دولة فلسطينية حقيقية قادرة على الحياة ومتواصلة جغرافيا وتصفية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

٣-ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة إلى إسرائيل." (www.almas-had.org/viewarticle.asp?articalid=2045)

● لا خلاف على أن هنالك إفلاساً لمشروع اليسار على المشهد السياسي الإسرائيلي، وأن هنالك أيضا إشكالية سياسية حادة تلف كل المعسكر اليميني. ومهما يُقال عن خطة الانفصال فهي تحطيم للحلم الصهيوني لأرض إسرائيل الكبرى. وما يعرف بالمتمردين في الليكود الرافضين لخطة الانفصال، لا يُقدمون البديل لهذه الخطة. والحقيقة الواضحة اليوم في إسرائيل أنه لا توجد بدائل أخرى لا لليسار ولا لليمين غير ما يطرحه شارون. وما نرى على الساحة هو تظاهرات مؤيدة أو معارضة لخطة شارون. وبدلا من أن يقوم اليسار اليوم بطرح البديل لخطة شارون ويعارض ويعترض على ما تفعله حكومة شارون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قتل وهدم على نطاق واسع، نرى أنه صامت كأهل الكهف، انضم إلى حكومة شارون. وهذا يدل على أن اليسار في حالة إعياء وعجز شديدين، وهو غير قادر على طرح البديل.

● على صعيد العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، فرغم إبداء "مرونة" ما من شارون وحكومته نحو السلطة

الفلسطينية بعد رحيل ياسر عرفات، إلا أن هذا لن يكون تغييرا جذريا في سياسته. هذا التغيير الآني في التعامل جاء للتجاوب مع الموقف الدولي والأميركي بان فرص التوصل إلى السلام ازدادت بعد رحيل عرفات. ولا تستطيع إسرائيل الادعاء بعد اليوم أنه لا يوجد شريك فلسطيني لعملية السلام. ونرى التصريحات "المرنة" للقيادة الإسرائيلية، ولكن السياسة لم تتغير سواء كانت سياسة الاغتيالات أو بناء الجدار أو خطة الانفصال الجاري الإعداد لتنفيذها دون مشاركة فلسطينية فعلية. وإذا كان الموقف والتعامل مع عرفات على أنه أصلا موقف من الشعب الفلسطيني، فإننا لا نتوقع أي تغيير حقيقي في السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ما دام شارون رئيسا للوزراء.

● إسرائيل تختلف عن الدول القومية الأخرى، وذلك لأنه لا يوجد تطابق ما بين الأمة والمواطنة. أولا، لا وجود لأمة إسرائيلية مشتركة، لأنها لم تتبلور. ثانيا، المؤسسة في إسرائيل لا تعترف بوجود هذه الأمة. ثالثا، إسرائيل هي دولة يهودية ودولة اليهود، إن كل يهودي في كل بقعة من بقاع الأرض مواطن في إسرائيل إذا قرر الهجرة إليها. رابعا، هنالك إشكالية في هوية الدولة، وذلك لأن يهوديتها وديمقراطيتها غير محددة، وأيضا يصعب تحديدها (على سبيل المثال، هل يهودية الدولة دينية، ثقافية، أم قومية؟ لنكتف بإجابة موجزة لهذا السؤال بالقول إن الكنيست الإسرائيلية لم تبت حتى الآن بمن هو اليهودي). ففي مثل هذا الوضع البنيوي للدولة، وبوجود حكومة يمينية يتعزز الطابع الاثني للدولة بطبيعة الحال. ونرى أن العنصرية في إسرائيل تفاقمت في ظل الحكومة والأجواء اليمينية. وقانون المواطنة وقوانين أخرى وممارسات الحكومة الإسرائيلية اليمينية تبين مدى الغبن والتمييز ضد مواطنيها العرب. قانون المواطنة هو مس حقيقي بعنصر المساواة وخاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار قانون العودة لليهود الذي يتيح المواطنة التلقائية لكل يهودي.

● خطة الانفصال أدت إلى انشطارات داخلية حادة وصراعات عميقة (تشبه ما كان عليه الوضع في عهد رابين بعد التوقيع على اتفاق أسلو وكانت الذروة عند مقتله)، وإذا نُفذت هذه الخطة ستكون هنالك مواجهات بين اليمين المتطرف والمؤسسة العسكرية والسياسية. ويذهب أفشلوم فيلان إلى المبالغة والقول انه ستكون حرب أهلية على خلفية ذلك. (ملحق "هارتس"، ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٤). ويدور الحديث عن المئات الذين سيرفعون السلاح بوجه الجنود ورجال الشرطة. أو إمكانية تسلل عشرات الآلاف إلى منطقة غوش قطيف، ما يصعب على قوات الأمن تنفيذ إجلاء المستوطنين. فظاهرة رفض إخلاء المستوطنات من قبل جنود وقادة في تصاعد مستمر، ويخشى الكثير في إسرائيل أن هذا الأمر سيؤثر في الديمقراطية الإسرائيلية والاستقرار في الدولة.

● قمة شرم الشيخ التي عُقدت في تاريخ ٨/ ٢/ ٢٠٠٥ والتي بادرت إليها مصر ولبت الدعوة كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتم استدعاء الأردن إليها، هي نتاج للأحداث التي تمت سنة ٢٠٠٤. فرحيل الرئيس ياسر عرفات عن المشهد السياسي وانتخاب محمود عباس "ابو مازن" وفوزه في الانتخابات، والذي تعهد بإنهاء الفوضى الأمنية في السلطة وإنهاء عسكرة الانتفاضة، والقيام بنشر قوى الأمن الفلسطينية لمنع سقوط صواريخ القسام على إسرائيل، لم

يبق للإسرائيليين ذريعة إلغاء الشرعية عن الشريك الفلسطيني. لا شك أن شرم الشيخ هي خطوة أولى في مد جسور الثقة (التي هدمت في سنوات الانتفاضة الثانية)، وإعلان إسرائيل عن وقف جميع عملياتها العسكرية في الضفة والقطاع والإعلان عن الإفراج عن مئات الأسرى الفلسطينيين وتنسيق الانسحاب من غزة مع الفلسطينيين، هي تغيير كبير في العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية. هل هذه تهدئة لأسابيع أو شهور؟ أم هي بالفعل حقبة جديدة في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؟ لا يوجد إجابات واضحة وقاطعة في أي اتجاه، لأن المتغيرات على الساحتين الإسرائيلية والفلسطينية كثيرة ومعقدة.

المراجع

- أريان، أ. ١٩٨٩. **الناس والدولة في المجتمع الإسرائيلي**. القدس: وزارة الدفاع. (بالعبرية)
- أريان، أ.، شامير، م. ٢٠٠٢. **الانتخابات ٢٠٠١**. القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية)
- أمارة، محمد ٢٠٠٣. السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل. في كتاب **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل**. مركز وحدة الدراسات العربية: بيروت. ص ١٠٧- ١٣٤.
- ايزنشتاد، شموئيل ١٩٩٨. مقابلة. **فنيم** (وجه) ٤: ٢٢-٣١.
- بنفنستي، ميرون ١٩٨٨. **المقلاع والنبوت: مناطق، يهود وعرب**. القدس. (بالعبرية)
- بيلد، يواف ٢٠٠٠. الانتخابات في إسرائيل سنة ١٩٩٩. أريان، أ. وشامير، م. (محرران)، الانتخابات في إسرائيل ١٩٩٩. القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية) ١٣٧- ١٦٩.
- جوطهالف، ي. ١٩٨١. **حركة العمل، خصومها وموالوها**. إصدار عام-عوفيد. (بالعبرية)
- جولدبيرغ، ج. ١٩٩٢. الأحزاب في إسرائيل. إصدار رموت، جامعة تل أبيب. (بالعبرية)
- حزان، ر. ١٩٩٦. البحث عن المركز في النظام الحزبي في إسرائيل. اشر أريان وميخال شامير (المحرران)، الانتخابات في إسرائيل ١٩٩٦. القدس: المكتبة للديمقراطية. (بالعبرية) ٢٠٣-٢٣٢.
- روحانا، نديم، صالح، نبيل، ونمر سلطاني ٢٠٠٣. **تصويت بدون صوت: الأقلية الفلسطينية في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ٢٠٠٣**. مدى- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
- رولف، ه.ش. ١٩٨٨. القاموس السياسي لدولة إسرائيل. القدس: إصدار كيتر (بالعبرية).
- سموحة ١٩٩٦. ديمقراطية إثنية: إسرائيل كنموذج أساسي. غينوسار بنحاس، ابرايلي افي (محرران)، **الصهيونية: نقاش لهذا الزمان: مناهج بحثية وإيديولوجية**. المعهد لتراث إسرائيل بن غوريون، كريات سديه بوكير، المعهد الصهيوني على اسم حاييم وايزمان، جامعة تل أبيب. إصدار جامعة بن-غوريون: ٣١١-٢٧٧. (بالعبرية).
- شطريت، ش. ٢٠٠١. شرك ١٧: بين الحريدية للشرقية. المحرر، يواف بيلد، شاس بين التحدي والإسرائيلية. تل أبيب: إصدار "يديعوت احرونوت". (بالعبرية).
- نويبيرغر، ب. ١٩٩١. الأحزاب في إسرائيل: **تطورها، تنظيمها ومركزها في النظام السياسي**. تل أبيب: الجامعة المفتوحة. (بالعبرية)

- Ghanem, As'ad 1998. The limits of parliamentary politics: The Arab minority in Israel and 1992 and 1996 elections. **Israel Affairs** 4(2): 72-93.
- Hazan, Reuven Y. and Maor, M.(eds.) 2000. **Parties. Elections and Cleavages: Israel in Comparative and**

Theoretical perspective. London: Frank Cass.

- Liebman, Charles and Don-Yehia, Eliezer 1984. **Religion and Politics in Israel.** Bloomington: Indiana University Press.
- Lijphart, Arend 1993. Israeli and democratic reform: A comparative perspective. Shprinzak, E. and Diamond, L. (eds.), **Israeli Democracy Under Stress**. Boulder, CO: 107-123.
- Sheffer, Gabriel 2000. Political change and party system transformations. In Reuven Y. Hazan and Moshe Maor (eds.), **Partities**. **Elections and Cleavages: Israel in Comparative and Theoretical perspective**. London: Frank Cass.
- Yiftachel, Oren 1997. Israeli society and Jewish-Palestinian Reconciliation: Ethnocracy and its territorial contradictions. **Middle East Journal** 51 (4): 1-16.

جرائد

- "هارتس"
- "يديعوت احرونوت"

المواقع

http://www.leumi.org.il/ikar.asp
http://www.moledet.org.il/maza/eretz_israel.html
http://www.herut.org.il/hebrew_new/principles.html
http://www.tkuma.org.il/about_tkuma.asp
http://www.politicsnow.co.il/lexicon/yahadut.html
http://www.yachadparty.org.il/ASP/Yachad.Asp?WCI=Main_Item_Page
http://news.walla.co.il/?w=//632738
http://www.ynet.co.il/articles/1,7340,L-3010978,00.html
http://www.knesset.gov.il/elections16/heb/results/regions.asp#Mandats
http://www.tikvaleisrael.org/new/post/survey.htm
http://www.seruv.org.il/Hebrew/default.asp
http://www.idi.org.il/hebrew/article.asp?id=2016&did=34
http://www.binyamin.org.il/MatteBinY_He/news.asp
http://www.haokets.org/
http://news.walla.co.il/?w=//628849
http://www.fresh.co.il/vBulletin/showthread.php?t=6813
http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=8308
http://www.daat.ac.il/daat/ezrachut/minuy.htm
http://www.skira.co.il/Online/students_Article.asp?ArticleId=164
http://www.tapuz.co.il/tapuzforum/main/articles.asp?id=865&art_id=51
http://www.community.syncopa.org.il/modules.php?name=Forums&file=viewtopic&t=543
http://news.nana.co.il/Article/?ArticleID=85401&sid=16
http://news.walla.co.il/?w=/0/640147
http://news.walla.co.il/?w=//535879
http://news.walla.co.il/?w=//535879
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-2995390,00.html
http://www.ynet.co.il/articles/1,7340,L-2363475,00.html
http://www.ynet.co.il/articles/1,7340,L-2370054,00.html
http://www.yeshanews.com/?action=opinions&cmd=show&id=18234
youngknesset.org.il
http://www.btselem.org/Hebrew/Law/Fourth_Geneva_Convention.asp

www.miki.org.il(
www.peacenow.org.il
www.yachadparty.org.il
http://www.hagada.org.il
http://www.moetzetyesha.co.il/yesha_list.asp
http://news.walla.co.il/?w=/2902/573737)
http://www.nfc.co.il/archive/001-D-47555-00.html?tag=22-25-11
http://www.hazofe.co.il/web/katava6.asp?Modul=24&id=24424&Word=&gilayon=2020&mador=)
www.ynet.co.il
http://www.nrg.co.il/online/1/ART/760/531.html
(http://www.hevra.org.il/modules.php?name=Forums&file=posting&mode=quote&p=1964
http://www.knesset.gov.il/protocols/data/html/huka/2004-07-26.html
http://www.snunit.k12.il/seder/judge/sharon.html
http://nfc.co.il/archive/001-D-41933-00.html?tag=17-21-24)
http://www.mateh.org/news151.htm
http://www.fresh.co.il/dcforum/ShulhanAruch/1024.html
http://www.knesset.gov.il/faction/heb/FactionPage.asp?PG=107
http://www.youngknesset.org.il/htbin/bbsnunit/young1/bbs.cgi?forum=item8&task=show_msg&msg=0020
www.wikefidia.org).
www.knesset.org
http://www.hazofe.co.il/web/katava6.asp?Modul=24&id=24885&Word=&gilayon=2043&mador=
http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArt.jhtml?itemNo=466259&contrassID=1
. http://www.nfc.co.il/archive/001-D-46231-00.html?tag=22-02-24
http://news.nana.co.il/Article/?ArticleID=129221&sid=16
http://news.nana.co.il/Article/?ArticleID=139389&sid=16
www.almash-had.org/viewarticle.asp?articalid=1335